تاريخ وتطور
شركات الحلج وكبس القطن
في مصر وما يتبعها من أنشطة
١٨٩٤ – ١٩٥٢م
(تأسيسها – نشاطها – الإدارة وعناصرها)
«دراسة وثائقية»

أ.م.د. إيمان عبد الله التهامي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب – جامعة دمياط

middle-east2170@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

الملخص:

يستعرض البحث بإيجاز تاريخ وتطور شركات الحلج وكبس القطن في مصر وما يتبعها من أنشطة في الفترة من عام ١٨٩٤ م الي١٩٥٢م. حيث تأسست في مصر الكثير من شركات حلج وكبس وتكرير القطن، وجاء تأسيسها ضرورة ملحة لتواكب زراعة القطن التي بدأت زراعتها في عصر الوالي محمد علي باشا، والمحالج كانت ضرورية لحلج القطن بفصل بذرته عن شعيرات القطن، وما يتبع ذلك من تكرير للقطن وكبسه في بالات معده للشحن لاستخدامها في مصانع الغزل والنسيج وغير ذلك من استخدامات القطن المتعددة، واستخدامات بذرته في عصر الزيوت وغيرها من صناعات كانت بداية هذه المحالج بمحالج أربعة أنشأها محمد علي باشا كان أولها في القناطر الخيرية ثم اتبعها بثلاث أخرى لتتوالى بعد ذلك زيادة أعدادها مع زيادة زراعة مساحة القطن والطلب عليه، وجاءت زيادة أعداد المحالج بعد الاحتلال الإنجليزي وما يتبع ذلك من أنشطة ملحة بها وحتى عام ١٩٥٢م.

أقيمت محالج القطن في أكثرها بالتوازي مع إنشاء وبداية صناعة الغزل والنسيج التي أخذت في التطور من أنوال يدوية إلى مغازل وأنوال ميكانيكية، وهو نفس التطور الذي واكب صناعة حلج القطن وكبسه، فقد كان حلج القطن في بدايته يدويًّا في عملية شاقة استهلكت الكثير من الأيدي العاملة والوقت والجهد، وأدخلت عليها التحسينات وأعمال التطور بصناعة دواليب الحلج التي استخدمت الثيران في تشغيلها ودورانها إلى أن استخدمت المحالج المطورة والتي أصبحت تدار بالديزل والكهرباء حتي عام ١٩٥٢م.

تتناول هذه الدراسة عدد من المحاور الرئيسة تتمثل في دعامات صناعة حلج وكبس القطن والتي لولاها لما كانت لها قائمة وانتشرت في مصر، وأيضًا في العالم ، تأسيس شركات محالج القطن وكبسه والتي تم إنشاؤها خلال فترة الدراسة، أهم الأنشطة التابعة لتلك المحالج، مساهمة رؤوس أموال هذه الشركات في دعم الاقتصاد المصري.

Abstract:

The research briefly reviews the history and development of cotton gin and pressing companies in of cotton companies were established in Egypt, and its establishment came as an urgent Egypt and their activities in the period from 1894 to 1952. Many of the ginning, pressing and refining necessity to keep pace with the cultivation of cotton that began in the era of the Governor Muhammad Ali Pasha. Gins were necessary for scooping the cotton by separating its seed from its bristles, and consequently, for the subsequent refining of the cotton and compressing it in batches intended for shipment, for use in the textile factories and other multiple uses of cotton. The uses of cotton seeds in getting oils and other industries were the beginning of these gins, which started with four gins established by Muhammad Ali Pasha. The first of these was held in Al-Qanater-al-Khayriyah and then followed by three others before they were successively increased simultaneously with the increasing of the cotton cultivated area and the increase in the demand of Egyptian cotton. The increase in the number of gins occurred after the British occupation and the urgent activities that followed it until 1952.

Cotton gins were set up in parallel with the establishment and beginning of the textile industry, that began to evolve from manual looms to spindles and mechanical looms; the same development that accompanied the ginning and compressing of cotton. The ginning of cotton started initially in a laborious process that consumed a lot of labor, time and effort. This was accompanied with improvements and developments in the manufacture of ginning racks that used bulls in operating and rotating them. This lasted until developed gin was used; a gin which became powered by diesel and electricity up to 1952.

This study addresses a number of the main axes represented in the pillars of cotton ginning and pressing industry, without which it would not have existed and spread in Egypt, especially, and in the world, generally. In addition, it deals with establishing ginning and pressing cotton companies that were established during the period covered by the study. The study also tackles the most important activities of these gins, and finally, the contribution of these capital Companies in supporting the Egyptian economy.

مقدمة:

تأسست في مصر الكثير من شركات حلج وكبس وتكرير القطن وجاء تأسيسها ضرورة ملحة لتواكب زراعة القطن التي بدأت زراعتها في عصر الوالي محمد علي باشا(١٨٠٥- ١٨٤٨م)، والمحالج كانت ضرورية لحلج القطن بفصل بذرته عن شعيرات القطن، وما يتبع ذلك من تكرير للقطن وكبسه في بالات معدة للشحن لاستخدامها في مصانع الغزل والنسيج، وغير ذلك من استخدامات القطن المتعددة، واستخدامات بذرته في عصر الزيوت وغيرها من صناعات كانت بداية هذه المحالج بمحالج أربعة أنشأها محمد علي باشا كان أولها في القناطر الخيرية ثم أتبعها بثلاث أخرى لتتوالى بعد ذلك زيادة أعدادها مع زيادة زراعة مساحة القطن والطلب عليه، وجاءت زيادة أعداد المحالج بعد الاحتلال الإنجليزي وما يتبع ذلك من أنشطة ملحة بها وحتى عام ١٩٥٢م، وقد اهتم الاحتلال بالقطن وزراعته ليجعل من مصر مزرعة له لتمويل مصانع القطن الإنجليزية التي زادت وانتشرت بفضل القطن المصري الذي كان من أفضل وأحسن أقطان العالم في صناعته وجودته.

أقيمت محالج القطن في أكثرها بالتوازي مع إنشاء وبداية صناعة الغزل والنسيج التي أخذت في التطور من أنوال يدوية إلى مغازل وأنوال ميكانيكية، وهو نفس التطور الذي واكب صناعة حلج القطن وكبسه، فقد كان حلج القطن في بدايته يدويًّا في عملية شاقة استهلكت الكثير من الأيدي العاملة والوقت والجهد، وأدخلت عليها التحسينات وأعمال التطوير بصناعة دواليب الحلج التي استخدمت الثيران في تشغيلها ودورانها إلى أن استخدمت المحالج المطورة والتي أصبحت تدار بالديزل والكهرباء حتى عام ١٩٥٢م.

وقبل الكتابة عن شركات حلج وكبس وتكرير القطن لابد من تأصيل تلك الدراسة بذكر دعامات تلك الصناعة والتي لولاها لما كانت لها قائمة وانتشرت في مصر وأيضًا في العالم.

وأولى تلك الدعامات زراعة القطن وتجارته في مصر، وثانيها الأجانب وبالأخص من اليونانين ونشاطهم في تجارة القطن وتأسيس الشركات القائمة عليه، وأولها محالج القطن وكبسه وتكريره وإعداده لما يلي ذلك من صناعات.

زراعة القطن وتجارته في مصر:

زراعة القطن قديمة وكانت بداية زراعته وفقًا لأغلب الكتابات في الهند منذ عام ١٥٠٠ق.م، وانتقلت زراعته من شبه القارة الهندية إلى مختلف مناطق العالم(١)، وفي مصر اقتصرت زراعته على الحدائق العامة فقط حتى مجئ محمد علي باشا الذي اهتم بزراعته بعد أن أشار عليه بذلك مسيو موجيل وهو مهندس فرنسي، أشرف على زراعة القطن في مساحات كبيرة، واستدعى ذلك افتتاح عدد من مصانع الغزل التي روج بإنتاجها في مصانع "لانكشير" أحد التجار الإنجليز المقيمين في مصر ووجدت هناك سوقًا رائجة(٢)، ومن أجل الاهتمام بمحصول القطن، واصل الأجانب في عصر محمد علي باشا تنفيذ الكثير من مشاريع الري الكبرى والتي منها القناطر الخيرية وليستفيد منها أكبر استفادة مختلف المحاصيل الزراعية إضافة إلى زيادة رقعة الأرض المزروعة(٣) واستمر القطن محتفظًا بمركز الصدارة بين الحاصلات من حيث زراعته وتصديره للخارج(٤)، وقد صدر منه ٣٤٤ ألف قنطار ١٨٢٣م، واحتكر محمد علي بيع قطن القطر المصري بأكمله طبقًا لنظام الاحتكار المتبع في سياسته التجارية(٥).

وتراجعت كل أحوال مصر في عصر عباس الأول (١٨٤٨- ١٨٥٤م). الذي عرف بعصر الرجعية والتخلف(٦)، ولم تعد زراعة القطن وتجارته إلى سابق عهدها في التطور والازدهار إلا في عصر سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣م) (٧).

وجاء الاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢م الذي كرس جهده في جعل مصر مزرعة للقطن، وأنها لا تصلح إلا أن تكون بلدًا زراعيًّا، ومن ثم حارب الصناعة حتى تظل البلاد سوقًا رائجًا للزراعة الإنجليزية(٨). ونتيجة لذلك، تطور الناتج من محصول القطن بعد الاحتلال مباشرة، فقد ارتفع ناتج المحصول إلى حوالي أربعة أمثاله في الفترة من عام ١٨٩٤م ، وحتى عام ١٩٤٩م وارتفاع ناتج المحصول نتيجة لزيادة مساحته زراعته، فقد زاد ناتج المحصول من ٤,٦١٩ قنطار عام ١٨٩٤م إلى ٨,٦٩٨ قنطار زيادة مضطردة عام ١٩٦٩م وفي المقابل زادت المساحة المزروعة من ١,٠٢٤ فدان عام ١٨٤٩م إلى ١,٦٨٩ فدان عام ١٩٤٩م(٩).

ونتيجة لزيادة محصول القطن زادت صادراته من ٥٨٠٠ قنطار عام ١٨٩٦م إلى ٦٨٠٠ قنطار عام ١٩١٣م ، وبالتالي زيادة القيمة بآلاف الجنيهات، كما زادت الصادرات في الحرب العالمية الثانية لإنجلترا زيادة كبيرة(١٠).

ومن بعض تقارير القناصل الإنجليز وهم حكام مصر الحقيقيون الذين أداروا شئون مصر تحت الاحتلال الإنجليزي عام ١٨٨٢م ، من تلك التقارير تتضح أهمية زراعة القطن وتصديره لإنجلترا لتمويل الصناعات الإنجليزية القائمة عليه ولتشغيل المحالج وشركات القطن في مصر والتي تدار بواسطة الأجانب وخاصة من اليونانين ولمصلحة الوجود الإنجليزي في مصر. ففي تقرير اللورد كرومر لعام ١٨٩٩م يذكر أهمية زراعته وزيادة صادراته(١١).

واستمر كرومر في تقاريره على هذا المنوال الذي يؤكد فيها حرص إنجلترا وتأكيده للقطن وأهمية مصر كمزرعة لهذا المحصول الاستراتيجي(١٢)، والذي يعد في تقديري أحد أسباب احتلال إنجلترا لمصر.

ويسير على نفس المنوال كل من السير لدن غورست في تقريره لعام ١٩٠٨م، والفيكونت كتشنر لعام ١٩١٣م(١٣).

وكان لا يمكن أن تكون هناك محالج قطن وشركات قائمة عليه بدون محصول القطن والاهتمام بزراعته وزيادة محصوله.

زيادة أعداد الأجانب وخبرتهم في تأسيس محالج وشركات الأقطان:

يعتبر عصر محمد علي هو العصر الذي شهد بداية تدفق الأجانب ومجيئهم إلى مصر ليمارسوا مختلف الأعمال ويمتهنون بمهن متعددة، وقد استغلوا سماحة الوالي وشهرته في التسامح الديني وعطفه على الأجانب وتقربه منهم، حتى إنه في أحد المناسبات رفض الجلوس قبل جلوس المدعوين الأجانب(١٤)، وبالرغم من ترحيب الوالي بهم إلا إنه عاملهم بحذر شديد ولم يقع فريسه لديونهم أو تدخلهم في نفوذه(١٥).

استثمر القادمون الأجانب أموالهم في شركات وبنوك وأقرضوا الأموال واستغلوا في ذلك رفض المصريين المسلمين التعامل مع بنوك أو شركات تقرض أو توظف الأموال بفوائد ربوية؛ لأن الدين الإسلامي حرم الربا وما شابهه من أنشطة تأتي بأموال محرمة وفقًا للشريعة الإسلامية، ومن ثم، فإن هؤلاء الأجانب لم يتركوا فرصة لتوظيف الأموال واستغلوها لتعود عليهم بفوائد وأرباح مجزية(١٦).

وكانت محالج وشركات القطن أحد بدايات استثماراتهم ونشاطهم ومن أهم الجاليات الأجنبية التي مارست أعمال حلاجة القطن وكبسه الجالية اليونانية التي كانت تمثل العدد الأكبر للأجانب في مصر.

تأتي بعد الجالية اليونانية الجالية الإيطالية ثم المالطية، الفرنسية، الإنجليزية ثم النمساوية، والروسية وغيرهم من الأوروبيين بأعداد أقل، بلغ عدد هؤلاء الأجانب ٨٥ ألف أجنبي عام ١٨٧٨م، ثم بلغ ١٩٠,٨٨٦ أجنبي مع بداية الاحتلال عام ١٨٨٢م(١٧). واستمرت زيادة أعداد الأجانب تحت الاحتلال الإنجليزي حتى وصلت إلى ١٤٧,٠٦٣ عام ١٩٠٧م ثم ارتفعت أعدادهم إلى ٢٢٥,٦٠٠ عام ١٩٢٧م(١٨). ولكن حدث أن تناقص أعداد الأجانب في عام ١٩٣٧م حتى وصل إلى ١٧٩,٨٨٥ أجنبي(١٩)، ثم استمر التناقص عام ١٩٤٧م، فكانت أعدادهم ١٣٢,٥٨٩ أجنبي(٢٠)، وتناقص عدد الأجانب سببه تزايد الحس الوطني بعد ثورة ١٩١٩م والمطالبة بالتمصير، وإلغاء الامتيازات الأجنبية في مؤتمر مونترو عام ١٩٣٧م، وصدور قانون الشركات عام ١٩٤٧م الذي قيد من نشاط الأجانب واستثماراتهم في مصر(٢١).

أقام هؤلاء الأجانب وتركزت إقامتهم في مدينتي القاهرة والإسكندرية وعواصم الأقاليم(٢٢). أما اليونانيون بالذات، فقد انتشروا في كل مصر من مدن كبرى وصغرى حتى الريف وقراه البعيدة(٢٣).

جاء الأجانب إلى مصر وهم مزودون بحضارة وتطور وخبرة البلاد الأوروبية التي وفدوا منها، وهذه الأقطار الأوروبية شهدت النهضة الحديثة التي ظهرت مع

بداية عصر النهضة وما يليه من تطور كان أهمها الثورة الصناعية التي أكسبتهم فن الحرف المتقدمة والصناعة بكل أنواعها وما يتطلبه ذلك من تدريب وتعليم وتوظيف أموال وطاقة بشرية اكتسبت نعمة الحرية وتوظيف العقل البشري لما يخدم راحة الإنسان وتقدمه ورقي سلوكه.

جاء هؤلاء مع تولية محمد علي وهو نفسه لم يكن مصريًّا، فهو منهم أجنبي مثلهم مكتسبًا لكل صفاتهم ومن ثم ترحيبه بهم واستقدامهم بالقدر الذي ذكرناه.. جاء هذا الوالي والأجانب إلى شعب كان معزولًا طوال العصر العثماني من رؤية ومعرفة الحضارة الأوروبية، واجتهد محمد علي في إدخال بعض من هذه الحضارة والتي كان منها الحرف وبعض الصناعات وهي في حداثتها لم يكن للمصريين بها عهد من قبل(٢٤).

وقد اشتط قي ذلك بعيدًا القنصل الإنجليزي كامبل عندما ذكر" أن الإدارة مهما كانت قوتها لا تستطيع أن تحيل شعبًا يعيش على الرعي إلى شعب صناعي.."(٢٥).

هذا، وقد تضافرت إلى جانب ذلك عدة عوامل على تأخر ظهور الصناعة الحديثة في مصر خلال الفترة المذكورة؛ إذ لم يكن الأفراد قد جبلوا على الزراعة، ليلقوا إلى الصناعة بالًا. كما كان معظمهم من الفقر بحيث لا يستطيع ولوج باب الصناعة. ولم تكن هناك أجهزة تجمع المدخرات والودائع وتوجيهها نحو الاستثمار الصناعي، كما كان مستوى الثقافة العامة والمهنية متخصصًا إلى حد كبير، مما لم يكن ليسمح بتدبير الفنيين والعمال المدربين اللازمين، كذلك فقد بقي باب الاستيراد مفتوحًا أمام السلع الأوروبية في نفس تلك الفترة من بداية عصر محمد علي، وهذا جعل منافسة السلع الوطنية لها، بغرض وجود هذه الأخيرة، أمرًا متعذرًا(٢٦).

أمام هذا الطرح والسرد الذي ذكرناه، يتضح أهمية بل وضرورة وفود الأجانب المدربين إلى مصر ليزاولوا ويمارسوا أعمالًا وحرفًا قد اتقنوها وعاشوها في بلادهم، لتدخل هذه الأعمال والحرف والصناعات مصر على حداثتها، فتعطي للمصريين

الذين يتعاملون معهم خبرة وتدريبًا، ومن ثم تكون الفائدة التي تستشتري بالتدريج في كل فئات المجتمع القابل للتغيير والتجديد.

تطور أعمال حلج القطن (في العالم):

تعد صناعة حلج القطن من الصناعات المهمة، حيث لا يمكن تداول القطن الزهر بعد قطفه من شجرة القطن وإعداده للتصنيع أو عرضه في الأسواق بدون عملية الحلج(٢٧).

والبداية تبدأ بعد جني القطن من الحقول، وعملية قطف القطن عملية شاقة تتم يدويًا بعدد كبير من الأيدي العاملة، واستمرت عملية القطف اليدوي للقطن منذ بدأت زراعته وفي السنوات الأخيرة اخترعت آله جني القطن بشفط القطن وهي عملية وفرت الوقت والجهد، فالماكينة الواحدة تحل محل الجهد المطلوب من مئة عامل(٢٨).

ومثلما كانت عملية جني القطن يدوية، كانت أيضًا عملية إعداد القطن بمصر تتم يدويًا؛ وذلك بفصل البذرة عن القطن، وهي بنفس مشقة الجني في الوقت والجهد(٢٩)، ثم بدأت عملية اشكال وأنواع من ماكينات الحلج البدائية انتشرت في أمكنة وبلاد دون أخرى حسب درجة القرب والبعد من أشكال درجات المدنية، كانت أشكال محالج القطن الأولى تتكون من بكرة حديدية أو خشبية واحدة وقطعة مسطحة من الحجر أو الخشب، وقد تم العثور على الدليل على هذه المحالج في أفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية، وعثر على أول توثيق لمحلج قطن بواسطة علماء معاصرين في القرن الخامس الميلادي، في شكل لوحات بوذية تصف محلج القطن صاحب البكرة الواحدة في كهوف أجانتا في غرب الهند، وكانت المحالج القديمة هذه صعبة الاستخدام وتتطلب مهارات عالية، وكان لابد من وجود بكرة ضيقة لفصل البذور عن نسائل القطن دون سحق البذور، وأيضًا كان التصميم يشبه الإداة الحجرية، التي كانت تستخدم في طحن الحبوب، وبصفة عامة يمكن أن نقول أن تاريخ المحالج

الأولية يعتريه الكثير من الغموض. وبحلول القرن الثاني عشر والرابع عشر ظهرت في الهند والصين محالج القطن ذات البكرتين وانتشرت هذه المحالج في القرن السادس عشر في بعض من بلاد البحر المتوسط وتطور هذا الجهاز في بعض المناطق ليعمل ميكانيكيا بالطاقة المائية(٣٠).

وفي عام ١٧٩٣م، اخترع " إيلي وينتي " وهو أمريكي من أصل أفريقي محلجًا أكثر حداثة وتطورًا وسجل اختراعه ومنح براءة اختراع في عام ١٧٩٤م، وكان اجتهاد إيلي وينتي في هذا الاختراع ليخفف معاناة بني بلدته من الأفارقة السود الذين وقع على كاهلهم معاناة جني وحلج القطن(٣١).

وبعد اختراع وينتي بثلاث سنوات، أضيفت تحسينات على محلج القطن بواسطة ثلاثة من المخترعين الأمريكين وهم: هودجن هولمز Hodgen Holmes وروبرت واتكينز Watkins Robert ووليام ونجستريت Williom Longstreet وحصلوا على براءة اختراع عام ١٩٧٦م لما أدخلوه من تطوير التصميم الذي يعالج القطن قصير التيلة(٣٢).

لقد كان نموذج محلج وينتي للقطن قادرًا على تنظيف ٢٣كم في اليوم الواحد، وهذا المحلج يتكون من أسطوانة خشبية محاطة بصفوف من المسامير الدقيقة الطويلة، تسحب هذه المسامير النسائل من خلال القضبان التي تتكون من شبكه تشبه المشط وفراغات هذه الشبكه قريبة من بعضها البعض لمنع البذور من المرور من خلالها، وقد ساعد اختراع محلج وينتي على زيادة إنتاج القطن الأمريكي من ٧٥٠,٠٠٠ باله في عام ١٨٣٠م إلى ٢,٨٥ مليون باله في عام ١٨٥٠م(٣٣).

وفي العقود الأخيرة، أدخلت تعديلات جوهرية على محالج القطن أصبحت أكثر جودة واستيعابًا وسرعة، ففي الجودة ينتهي الحلج بقطن نظيف مضغوط في بالات بعد حلجه من أجل التخزين أو الشحن، ويمكن لتلك المحالج الحديثة حلج ما مقداره ١٥ طن من القطن كل ساعة(٣٤).

تطور أعمال حلج القطن (في مصر):

بدأت أعمال حلاجة القطن في مصر مع الوالي محمد علي باشا الذي أدخل زراعة القطن وتوسع في زراعته بالتدريج، ومن ثم استلزم ذلك معالجة القطن بعد جنيه بحلجه وتهيئته لباقي مراحل صناعته، وبدأ الوالي محالجه بأقدم أربعة محالج واحد منها في القناطر، وتلازمت إقامة المحالج مع مصانع الغزل والنسيج التي أنشأها الوالي في قليوب ، شبين الكوم ، المحلة الكبرى ، زفتى ، ميت غمر ،المنصورة ، دمياط ، دمنهور، وفوة ، ورشيد إضافة إلى مصانع غزل الوجه القبلي، هذه المصانع كانت تدار وتعمل بواسطة مختصين وعمال من الأجانب وتلازم مع وجود أغلب تلك المغازل المحالج البدائية التي ذكرناها.

وعلى سبيل المثال، وجد في مصنع قليوب ثلاثون محلجًا، ويسمى أيضًا مشطًا ويحرك هذه المحالج ثلاث عدد، وفي شبين الكوم وجد ثلاثون محلجًا ، وفي المحلة ستون محلجًا يحركها ثلاث عدد تدور كل عدة بواسطة ثمانية من الثيران، وهكذا باقي المحالج في مصانع الغزل التي ذكرناها[٣٥].

وظلت المحالج تحت الاحتلال مواكبة لبعض من صناعات الغزل والنسيج وإن دخل عليها قليل من التطوير مثلما حدث في أوروبا[٣٦]. خاصة وأن الشركات كانت شركات مساهمة أجنبية تدار بواسطة أجانب وبرؤوس أموال أجنبية والعمالة الفنية من الأجانب إلا قلة من عمالة المصريين غير المؤهلين[٣٧]، وجاء تطور شركات الحلج وكبس القطن بشكل واضح مع بداية الحرب العالمية الأولى، فقد بدأت الزيادة ظاهرة عام ١٩١٤م مقارنة بعام ١٩١٣م الجدول التالي يوضح ذلك[٣٨].

بيـــــان	١٩١٣م			١٩١٤م			
	معامل	مكابس مائية	مكابس بخارية	دواليب حليج	معامل	مكابس مائية	مكابس بخارية	دواليب حليج
إجمالي الطاقاتة الإنتاجية	١٢٧	١٤٤	٩	٦١١	١٤١	١٧٢	١٤	٦٥٧٤
الطاقة العاملة	١١	١٢٦	٩	٨	١٢٦	١٥٥	١٣	٦٠٣٦
الطاقة المعطلة	١٦	١٨	–	٥٤٩٣ ٦٢٥	١٥	١٧	١	٥٣٨

وهنا ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول زيادة المحالج والمكابس المائية البخارية في عام ١٩١٤م مع بداية الحرب الأولى(١٩١٤م – ١٩١٨م)، فقد زادت دواليب الحليج بمقدار ٥٢٧ دولابا لحلج الأقطان، وكذلك زيادة المكابس المائية والبخارية، وهي مكابس لكبس بالات القطن بعد حلجها؛ وذلك لإعدادها للتصدير أو للمغازل المحلية وكذلك لمواكبة التوسع الصناعي لتصنيع القطن المحلي بدلا من تصديره(٣٩).

واستمرت أهمية القطن وزراعته وأثره على مصر والمصريين، ففي الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥م)، اتسعت الصناعات المحلية وأهمها صناعة الغزل والنسيج وما يتبعها من زيادة طاقة محالج القطن التي كانت ملازمة لصناعته، ففي موسم ١٩٤٩–١٩٥٠م، قدر محصور القطن المصري بحوالي ٨,٧٩٦,٠٠٠ باله وهذه الكمية تم حلجها وإعدادها للمصانع بواسطة المحالج التي أصبحت مواكبة وهي الأساس لكل الصناعات القطنية ، وأصبحت مصر الدولة الرابعة والخامسة في إنتاج القطن بعد الولايات المتحدة والهند وروسيا، واعتمد على انتاج القطن ٨٠% من المصريين في معاشهم ومجمل حياتهم، ويمثل القطن ثلاث أرباع قيمة صادرات مصر بعد الحرب العالمية الثانية، وهو أيضًا كذلك منذ بداية زراعته مع اختلاف فترات الحروب والأزمات حتى عام ١٩٥٢م(٤٠).

وكان الفن والأدب المصري معبرًا عن أثر القطن على كل المصريين، وأنه عماد الثروة القومية وسند الفلاحين في تلك الفترة ومن ذلك: رواية الأرض وأغنية سيد درويش التي جاء فيها ، "تورت يا قطن النيل... يا حلاوة عليك يا جميل"(٤١).

وعن تحديث محالج ومكابس القطن في مصر، فإنها ظلت على حالها ولم تتطور منذ أكثر من قرن ونصف القرن من الزمان إلا ما كان محدودًا ومواكبًا بدرجة أو بأخرى لما يستجد في أعمال الحلج وكبس القطن في بعض من دول أوروبا(٤٢). من ذلك تحديث بعض المحالج عام ١٩٦٥م والتي قيل بالرغم من حداثتها بها بعض العيوب مثل تفويت الكثير من الشوائب وأنها تستهلك طاقة تعادل طاقة ١٥ ماكينة التي تطورت بدرجة بالغة في بدايات هذا القرن(٤٣).

ومن أهم ما يترتب على حلج القطن بعد كبسه في بالات أن القطن يفقد ثلثي وزنه تقريبًا، فيسهل نقله وترتفع قيمته، وهي كلها مراحل أولية لتحضير وإعداد القطن لعملية الغزل والنسيج وما يتبعها من صناعات مكملة(٤٤).

ويستفاد من بذرة القطن بعد فصلها بأن يؤخذ منها جانب للبذر في السنة القادمة والجزء الباقي يرسل إلى المعاصر، حيث يستخلص منه الزيت المعروف بزيت البذرة أو الزيت الفرنسي ويستعمل هذا الزيت في الأكل وصناعة الصابون، أما الثفل المتخلف عن كبس البذور فيستعمل غذاء للماشية(٤٥)، ومنه كسب بذرة القطن غير المقشور ، وكسب بذرة القطن المقشور ، ولكل منهما فوائد كبيرة في صناعة علف الماشية حسب محتويات كل منهما من نسب الألياف والبروتين(٤٦).

أما عن أهمية زيت بذرة القطن، فإنه يتكون من حمض الخليك وحمض الزيتيك وبعض أحماض أخرى غير مشبعة مثل اللينولييك. وزيت القطن غير المكرر قاتم اللون ولذلك لابد من تكريره قبل الاستعمال(٤٧)، كما إنه من أهم الزيوت غير المشبعة بالدهون، ولذا ينصح باستخدامه خاصة من الذين يعانون من السمنة والكوليسترول وهو أيضًا غني بفيتامين E ومجموعة أخرى من مضادات الأكسدة(٤٨)،

ومن هذا يتضح الفوائد الكثيرة التي ترتبت على زراعة القطن ودواليب محالجة والفوائد ليست للإنسان فقط بل وحتى الحيوان.

تتبع شركات حلج وكبس وتنظيف الأقطان في مصر وما يتبعها من أنشطة:

تعتبر شركات حلج وكبس وتنظيف الأقطان من أهم الشركات العاملة في مصر منذ بداية نشأتها مع الوالي محمد علي باشا وحتى عام ١٩٥٢م، وبالطبع أكثر هذه الشركات استمر بعد ١٩٥٢م . وهي من أهم الشركات العاملة في مصر ومستمرة في نشاطها وزيادة أعمالها.

وهي أيضًا شركات مربحة وترتب على عملها أنشطة أخرى تابعه ومهمة للاقتصاد المصري وللعاملين في هذه الشركات وأصحاب أموالها بلغ عدد هذه الشركات ثلاثًا وعشرين شركة مسجلة أوراقها وظاهرة في نشاطها منذ فترة الدراسة التي حددناها بعام ١٨٩٤م وحتى عام ١٩٥٢م وبيانها كالتالي(٤٩):

middleeast2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

الشركـــــة	سنة التأسيس	الشركـــــة	سنة التأسيس
١- شركة المكابس والمخازن العمومية	١٨٨٩	١٠- شركة الغربية للحلج	١٩٢٧
٢- شركة المكابس الحرة المصرية	١٨٩٢	١٤- شركة حلاجة الأقطان والتصدير المصرية	١٩٢٨
٣- شركة أقطان كفر الزيات	١٨٩٤	١٥- الشركة الإنجليزية كونتنتال للأقطان	١٩٢٩
٤- شركة حلاجي الأقطان المصرية ليمتد	١٩٠٥	١٦- شركة مصر لتصدير الأقطان	١٩٣٤
٥- شركة الحلج الأهلي المصري	١٩١٣	١٧- شركة الأقطان التجارية	١٩٣٤
٦- شركة التصدير الشرقية المساهمة	١٩٢٠	١٨- شركة حلج الوجة القبلي	١٩٣٥
٧- شركة معامل الحلج والزيت المتحدة	١٩٢٣	١٩- شركة النيل للحلج	١٩٣٥
٨- الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن	١٩٢٣	٢٠- شركة الزقازيق للأقطان والزيوت	١٩٤٦
٩- شركة مصر لحلج الأقطان	١٩٢٤	٢١- شركة فرغلي للأقطان	١٩٤٦
١٠-شركة مكابس إسكندرية	١٩٢٥	٢٢- شركة الجيزة للقطن والتجارة	١٩٤٦
١١-شركة أقطان مصر المساهمة	١٩٢٥	٢٣- الإسكندرية لتجارة الأقطان	
١٢-شركة مكابس إسكندرية	١٩٢٥		

وقد سبق وأن ذكرنا أن محمد على هو الذي بدأ بإنشاء أربعة من معامل الحلج وكبس القطن، وفي البيان السابق كانت أول شركة مسجلة في الإحصاءات

الرسمية للدولة منذ عام ١٨٨٩م أي بعد الاحتلال الانجليزي لمصر والذي حرص على اثبات هذه الشركات وتسجيل نشاطها بكل تفاصيلها وأيضا تسجيل كافة الشركات المساهمة الأجنبية العاملة في مصر(٥٠).

وهذا يؤكد اهتمام دولة الاحتلال بهذا النشاط الذي هو أساسي وضروري لزراعة القطن الذي يعتبر من أولى أولويات الإنجليز في مصر لتمويل الصناعات القائمة عليه في مختلف المصانع الإنجليزية(٥١).

وقد توقف تأسيس هذه الشركات في فترة الحرب العالمية الأولى ١٩١٤/١٩١٨م والحرب العالمية الثانية ١٩٣٩/١٩٤٥م، وهذا أمر طبيعي؛ بسبب الظروف التي حركت السفر والاتصالات، وعادت الأمور إلى طبيعتها بعد انتهاء تلك الحروب، فسجلت شركات جديدة كما هو واضح من بيانات الجدول السابق.

ونتابع أعمال تلك الشركات من حيث حجم العمل والنشاط والإدارة وجنسيات المؤسسين وكبار الموظفين والعمال والأنشطة التي ترتبت على إنتاج تلك المحالج في مختلف القطاعات وأثر هذا كله وعوائده على مصر والمصريين والتجارة الخارجية ومكاسب الأجانب المستثمرين ودول أجنبية تنتظر القطن المصري بكل منتجاته وعوائده، ونبدأ بأول تلك الشركات وأقدمها:

أولًا- شركة المكابس والمخازن العمومية (س. م.م):

تأسست هذه الشركة بمدينة الإسكندرية في يناير من عام ١٨٨٩م لمدة ٣٠ سنة ثم امتدت لمدة ٥٠ سنة أخرى بقرار من الجمعية العمومية عام ١٨٩٨م، ولأن الشركة مربحة ولازمة لنشاط زراعة القطن والصناعات القائمة عليه، فقد مدت نشاطها إلى ١٠٠ سنة أخرى بقرار مماثل عام ١٩٣٠م(٥٢). أي إن نشاط الشركة مستمر حتى عام ٢٠٣٠م، ولكن ذلك لم يحدث فقد تغيرت أحوال مصر بقيام ثورة ١٩٥٢م الشركة سجلت نشاطها منذ البداية على أنها شركة مساهمة مصرية، وهذا اسما فقط، والواقع

إن الشركة أجنبيه في إدارتها ورأسمالها[٥٣]، فمجلس الإدارة في عام ١٩٤٢م يتكون من رئيس ونائبه وثمانية نواب ومدير جميعهم من الأجانب فقط يوجد مصري واحد في عضوية الإدارة وهو حافظ عفيفي رئيس الشركة إنجليزي وكذلك نائبه، والأعضاء فهم خليط من الأجانب ذوي الجنسيات المختلفة، من السويسريين ، اليونانين، ،الفرنسيين، ،الإيطاليين ، وأمريكي واحد[٥٤]. رأسمال الشركة من المساهمين الأجانب، وقد بدأ رأس المال بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ ج إنجليزي[٥٥]، ولتوالي أرباح الشركة وصل رأس المال بمشتملاته إلى ٢,٠٦٩,٣٣٣ ج.م في عام ١٩٥٠م[٥٦].

ويهمنا هنا عمل ونشاط الشركة. تركز نشاطها في كبس القطن بعد فرزه من المحالج والتي ذكرنا أنها بدأت مع الوالي محمد، ويبدأ موسم عمل الشركة في كبس القطن عقب ظهور المحصول في شهر أكتوبر ويزداد النشاط في نوفمبر وديسمبر ويناير وفبراير حتى شهر مارس ثم يقل النشاط، ويبدأ في الهبوط حتى تصير حالة الركود في شهور الصيف، وخطة عمل هذا المحلج أول خطواتها استلام القطن بعد حلجه لحساب التجار ثم كبسه حسب طلب التجار؛ لأنه في بعض الأحيان يطلب التجار تخزين القطن أولا لحسابهم والانتظار حتى تتحدد الحركة بناء على طلب وتحديد الأسعار ومن ثم يبدأ المكبس في نشاط أعمال كبس القطن لحساب التجار الذي يقع عليهم تكليف عمال على حسابهم بفتح البالات الواردة من المحالج وفرفرتها وتنظيفها حتى تصبح مطابقة للعينة الواردة إليهم من الخارج وبعد ذلك تبدأ الشركة بكبس البالات المطلوبة، وبعد الكبس (ما أن يطلب من التجار تسليمها أو تخزينها في مخازن الشركة لحين طلبها وتصديرها حسب السوق[٥٧].

واجهت هذه الشركة صعوبات عديدة ابتداء من عامها السادس، نشأت هذه الصعوبات من تنافس الشركات المماثلة ومن قلة العمل الناتج أحيانًا، وفي بعض السنوات من عجز في محصول القطن وارتفاع أسعار أحزمة البالات ومواد الوقود فتأثرت الإيرادات، واضطربت الشركة إلى رفع سعر الكبس من ٢.٦ قرش إلى ٣

قروش للقنطار، وتمكنت بذلك من تحقيق مكاسب وتوزيع أرباح على المساهمين ثم عملت الشركة على إدخال تحسينات على منشآتها واستخدام عدد وآلات حديثة وتوسيع مستودعاتها والاستغناء عن بعض الأماكن المؤجرة واستبدالها بممتلكات جديدة مما ساعدها على الوصول إلى نتائج مرضية(٥٨)، كان أهمها التدرج في زيادة رأس المال(٥٩).

ولمزيد من تحسين عمل الشركة وتطور أعمالها اشترت في عام ١٩٢٥م جميع ممتلكات شركة الكبس المصرية من مكابس وشون وخلافه بمبلغ ٢٤٠.٠٠٠ ج.م وفي عام ١٩٢٦م تأسست شركة جريدة لكبس الأقطان نافست الشركة ونجحت في كسب بعض عملائها، وللقضاء على هذه المنافسة التي واجهتها كل شركات الكبس عقدت اتفاقية في نهاية ١٩٢٦ بين الشركات الأربعة الآتية:

١- شركة المكاسب والمستوعات العمومية.
٢- شركة المكابس الحرة المصرية المساهمة.
٣- شركة مكابس الإسكندرية.
٤- شركة المكابس الحرة المصرية المساهمة.

وهذه الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، والغرض منها توحيد سعر الكبس فيما بين عملاء كل منها. كما تعهدت هذه الشركات بعدم كبس الكميات تزيد على كميات التي تخصها في الاتفاق المبرم بينهم(٦٠)، طبيعة عمل هذه الشركة ينقسم إلى قسمين القسم الأول خاص بالمكابس والقسم الثاني خاص بالتخزين ، والمكابس بيانها كالآتي:

١- مكبس الأنجلو في مينا البصل.
٢- مكبس رينهارت في مينا البصل.
٣- مكبس كارفر في مينا البصل.
٤- مكبس القباري في القباري.

قسم التخزين ويوجد فيه المخازن والشون وبيان الشون كالآتي:

١- الشون الجديدة في مينا البصل.

٢- شونة القباري.

٣- شونة أندرسن في مينا البصل.

٤- شونة الخديوي في مينا البصل[٦١]، وواضح أن المكابس والشون أغلبها في مينا البصل والقباري.

حققت شركة المكابس والمخازن أرباحًا مضاعفة وتقدمت في أعمالها؛ بسبب اضطراد زيادة محصول القطن على مر السنين، ومن ثم أمكن توزيع أرباح على مساهميها في السنين الخمسة الأولى بلغت ٦١.٥% من رأس المال المدفوع، وفي العام السادس واجهت صعوبات في العمل أمكن حلها، كما ذكرنا لتتوالى المكاسب وجني الأرباح في مختلف السنوات التالية:

ويوزع صافي ربح الشركة السنوي بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف، ويكون التوزيع على كل سهم وتدرج ربح السهم من سنة إلى أخرى، فكان تصنيف السهم ١٦٠ قرشا في عام ١٩٢٨م ويواصل الارتفاع في السنوات التالية ويتأرجح بين١٧٠و٢٠٠ قرش حتى عام ١٩٣٤م وانخفضت الأرباح في سنوات الحرب العالمية الثانية[٦٢]، وتأرجحت بين ٨٥ و١١٤ قرشا للسهم الواحد[٦٣]، وفي عام ١٩٤٧م، خضعت الشركة للقانون رقم ١٣٨ في ٢٩ يوليو ١٩٤٧م، وهذا القانون أخضع الشركات المساهمة العاملة في مصر لأعمال التمصير في رأس المال وقلد الوظائف، وقد سبقه محاولات للتمصير إلا إن هذا في القانون كان أهمها وأمكن بالفعل تطبيقه على هذه الشركة وغيرها من شركات المساهمة[٦٤]، وقد حدد القانون أن يكون عضوان على الأقل في مجلس الإدارة من المصريين و٥٠% من الموظفين المصريين و٩٠% من الموظفين المصريين[٦٥].

وبناء على هذا القانون خضعت الشركة للتفتيش من قبل مفتش مصلحة الشركات لمتابعة تنفيذ القانون وتطبيقه على النسب التي حددت لتمصير الشركة. وبالمراجعة تبين أن أعضاء مجلس الإدارة ٣٨% فقط بينما القانون حدد أن يكون على الأقل ٤٠%[٦٦].

وأثبتت الشركة في كشوفها أن نسبة الموظفين المصريين ٨١% والعمال ٩٧% وهي نسبة تزيد عن المحددة في القانون[٦٧]، ولكن تبين من التدقيق في هذه الكشوف وطبيعة عمل الموظفين والعمال، أن الشركة لم تراع الدقة في بياناتها وتتلاعب في البيانات حسب توصيف مهمة العامل والموظف ومن ثم تكون مستوفاه ظاهريًّا وواقعًا وفعلا، فهي لم تحقق النسب المطلوبة، كما أثبت التفتيش تدني مرتبات الموظفين والعمال المصريين وعلى العكس ارتفاع أمثالهم من الأجانب[٦٨].

واستمر العجز في المرتبات ونسب الموظفين في السنوات التالية حتى عام ١٩٥١م، كما لم تتحسن طبيعة عمل المصريين، فالعمال منهم من يعملون شيالين، رباطين، عمال خيش. أما العمال الأجانب فأعمالهم فنية منهم السمكري، النجار، البراد، الخراط، الحداد، الكهربائي ومختلف المهن الفنية التي لم يشغلها العمال المصريون[٦٩].

وعن الشركات التي اندمجت في شركة المكابس والمخازن العمومية، فكانت أولهم الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن، وهذه الشركة أسست في عام ١٩٢٣ وجميع أعضاء إدارتها من اليونانين والإنجليز ومع تطور أعمال التمصير بعد الحرب العالمية الثانية دخل في إدارتها المصريين[٧٠]. أما الوظائف الأخرى والعمال أغلب الموظفين يونانين والعمال في أعمال العتالة والتنظيف والفارق كبير بين مرتبات الأجانب والمصريين[٧١].

الشركة الثانية هي شركة المكابس الحرة المصرية أسست عام ١٨٩٢م برأسمال ٣٦,٠٠٠ ج إنجليزي بين اثنين من اليهود هما جاك منشة ذمليكس منشة

وغيرهم من الأجانب اليونانين والإنجليز[٧٢]. ومع التمصير شارك المصريين في الإدارة وتختلف الأعمال وبنسب أقل وطورت الشركة من نشاطها بعد اندماجها مع شركة المكابس والمخازن العمومية[٧٣].

الشركة الثالثة هي شركة مكابس إسكندرية، وهذه أسست في عام ١٩٢٥م رأسمال ١٠٠,٠٠٠ ج.م من مساهمين أجانب يونانين وسوسريين ومصريين[٧٤]، وبعد تطور التمصير وقانون الشركات الذي ذكرناه دخل الإدارة مصريون يهود وغير يهود من رجال المال والأعمال[٧٥].

وبالطبع، فإن الشركات الثلاثة قد حققت أرباحًا متوازية تمامًا مع الشركة التي اندمجت معها، وهي شركة المكابس والمخازن العمومية، وهي مثلما ذكرنا أرباحًا مجزية مع عمل متزايد في أعمال كبس القطن وتنظيفه وتخزينه، وهذا العمل المتزايد تتواكب مع تزايد زراعة القطن والإقبال عليه مما حقق هذا الرواج وتلك الأرباح للشركات التي بنيت أعمالها على زراعة القطن وجني محصوله.

كانت الإسكندرية هي مسرح نشاط الشركات الأربعة التي تخصصت في كبس وتنظيف القطن، وهذا طبيعي ففي الإسكندرية يوجد ميناء مصر الأول الذي تجمع في مخازنه بآلات القطن المعدة للتصدير لإنجلترا وغيرها من دول العالم. كما في الإسكندرية إقامة اليونانيين الذين كان لهم النصيب الأكبر في إدارة أعمال تلك المكابس وغيرها من أنشطة تخصصوا فيها وزاعت شهرتهم.

ثانيًا- شركة أقطان كفر الزيات (س.م.م):

تأسست شركة أقطان كفر الزيات في مارس من عام ١٨٩٤م بين اثنين من أسرة سرسوق وجورج جوسيو.غرض الشركة استثمار محلج في كفر الزيات والقيام بجميع الأعمال التابعة والخاصة بتخزين البضائع وكبس بآلات القطن وصناعة زيت بذرة القطن وخاصة جميع أعمال الشراء والبيع التابعة لها، وتكون أول مجلس إدارة

ولكن النتائج الأولى كانت مخيبة للآمال، وأظهرت الميزانية خسائر تهدد باستهلاك جميع أموال الشركة. وفي أكتوبر من عام ١٨٩٥ م تولى الإدارة يني د. زربيني(٧٦)، وهو يوناني مقيم في الإسكندرية(٧٧)، كما إنه تاجر ومساهم في الشركة وعميل لها، وهو أيضًا من تجار القطن؛ ولأن الحلج فرع من تجارة القطن ومن ثم تكون إدارة الشركة من صميم عمله واختصاصه، وبالتالي فإنه صادف نجاحًا كبيرًا في إداراته للشركة والدليل على ذلك من أول ميزانية أظهرت أرباحا وبالتالي ازدادت الأعمال واتسع النشاط(٧٨)، بدأت الشركة نشاطها برأس مال ٥٠.٠٠٠ جنيه إسترليني(٧٩)، وفي يونيو ١٨٩٧م، أضيف للمصنع مصبنة، وفي ديسمبر من نفس العام تضاعف عدد المكابس(٨٠)، وأخذ رأس المال في التزايد بإضافة ٣٠,٠٠٠ ج إسترليني على أصل رأس المال في عام ١٩٠٠م، واستمرت تلك الزيادة حتى عام ١٩٤٣م لتصل إلى ٧٢٠,٠٠٠ ج.م(٨١)، وهو نفس رأس المال في عام ١٩٥٠م(٨٢)، وتشكل مجلس الإدارة مع التمصير دخله المصريون ورأس المجلس حسين صبري باشا عام ١٩٥٠، واستمرت أغلبية أعضاء المجلس للأجانب وبالأخص من اليونانيين يليهم البريطانيون والسويسريون(٨٣)، أما إدارة الشركة، فقد ظلت إدارة يونانية، فكان أولهم يني زربيني الذي توفي عام ١٩٤٩م، فتولى الإدارة من بعده ابنه ديمترس يني زربيني(٨٤)، وبصفة عامة، يمكن أن نقول أن تجارة القطن وما يتبعها من أعمال الكبس وحلج ومختلف الصناعات كادت أن تكون حكرًا على اليونانيين في الإسكندرية وكفر الزيات بصفة خاصة.

توسعت شركة أقطان كفر الزيات بدرجة كبيرة وتطورت أعمالها، وتعددت الصناعات التي تزاولها في مصانعها بالإسكندرية، وكفر الزيات والصناعات عن حلج القطن وكبسه وتخزينه، واستخراج الزيت من بذرته وصناعة الكسب والصابون ومشتقات هذه الصناعات، وتمتلك الشركة معظم أسهم شركة أبو زعبل وكفر الزيات للأسمدة والمواد الكيماوية " الفاك "(٨٥).

وفيما يلي بيان بعدد سبعة مصانع تمتلكها الشركة في الإسكندرية وكفر الزيات:

١- الحلج مصنع بكفر الزيات.

٢- المعاصر بكفر الزيات والإسكندرية.

٣- المسلي الصناعي بكفر الزيات.

٤- المصابن بالإسكندرية وكفر الزيات.

٥- المواد الكيماوية مصنع بكفر الزيات.

٦- الأعلاف مصنع بالإسكندرية.

٧- الصفيح والمسامير مصنع بالإسكندرية(٨٦).

كما تمتلك الشركة أراضي حصلت عليها بطريق نزع الملكية وحسابات نقدية وقراطيس مالية وأدوات نقل وآلات رائعة وغير ذلك(٨٧).

ولتعدد وتنوع مصانع الشركة ونشاطها تعددت وتنوعت منتجاتها يمكن أن نذكر منتجات الشركة فيما يلي:

أولًا: الزيوت ويشمل زيت بذرة القطن مكرر " اكسترا ب " زيت مكرر ومبيض دون رائحة " سامر " زيت مبيض ومكرر دون رائحة ومارجرين ماركة "الأمريكاني " (ونتر)، زيت فول سوداني للغذاء والصناعة، زيت وبذرة الكتان.

ثانيًا: الكسب ويشمل كسب بذرة قطن ، فول سوداني مقشور وغير مقشور، بذرة كتان، وجوز هند.

ثالثًا: صابون ويشمل صابون تواليت " كومبلكس " جلسرين ومستدير ولويس الخامس عشر ، ومدام بومبادور، صابون استاندرا للحمام ، صابون للغسيل مصنوع من زيت الزيتون "كرموز والهرم"

رابعًا: صابون وكريم للحلاقة " كافركس " معجون أسنان " كفرودون ".

خامسًا: مرجرين – نوبون – كفرولين (للحلويات)

سادسًا: شحومات صناعية " ديمول " حامض دهني.

سابعًا: شحومات غذائية " الفيتولين "، " أريستون " ، وزيوت متجمده.

ثامنًا: المواد الكيماوية. كلور، سلفات الصودا، سليكات الصودا، هيبوكلورات الصودا، كلورات البوتاس ، حامض الهيدروكلوريك، جلسرين صناعي وطبي.

تاسعًا: منتجات أخرى. أكسجين، هيدروجين، مسامير (٨٨).

ومن ضمن أعمال الشركة أيضًا جميع العمليات الإضافية الخاصة بالاستغلال المذكور كالبيع والشراء سواء نقدًا أو على أقساط لبضائع خاصة بالاستغلال أو ناشئة منه ماعدا المضاربة على المكشوف(٨٩).

ومن تقرير مجلس الإدارة لعام ١٩٥٠/١٩٥١م نتابع بعض مشاكل التصنيع والأزمات المختلفة، وجاء في ذلك " أن السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١م كانت من أحسن السنوات.. وقد عملت مصانعنا بكامل قوتها كما وأن إنتاج المصانع وصل إلى رقم قياسي لم نصل إليه منذ إنشاء الشركة ،وفي الواقع عملت معصرتينا دون توقف، وذلك للتغلب على أزمة الزيت التي لمسها سوقنا المحلي ورداءة المحصول نتيجة لسوء الأحوال الجوية وضعف شجيرات القطن ترتب عليه أن معدل إنتاج الزيت من البذرة انخفض جدًّا، وأثر تأثيرًا ملموسًا في سعر التكلفة، وكادت هذه الحالة تؤدي إلى خسائر كبيرة للمحاجر إلا إن وزارة التجارة والصناعة بعد تجارب عديدة تحت إشراف حضرات مندوبيها اخذت بصحة شكوانا في هذا الشأن ورفعت بالتالي أسعار الزيوت.. وعند وضع الأسعار الجديدة للزيت، قبلت الوزارة زيادة المصاريف الصناعية، وأخذت بها. وبسبب أزمة زيت بذرة القطن الذي يعتبر المادة الأساسية في صناعة الصابون شجعت وزارة التموين استيراد الزيوت والشحوم الأجنبية على نطاق واسع حتى يمكن تلافي نقص الصابون، وكانت هذه الأسواق قد بدأت تشعر بالأزمة. وقد سرعنا في الوقت

المناسب بتموين مصابنا بكميات وفيرة من الزيوت الأجنبية، وأمكننا بذلك أن نقدم للأسواق هذه المادة الأساسية لتجميد الزيوت؛ نظرًا لأن كل كمية من الزيوت الأجنبية المستوردة للمصابين يقابلها الحد من صناعة تجميد زيوت بذرة القطن، وهي الصناعة التي نشأت في مصر بغرض أن تحل محل الزيوت الأجنبية ،ولذلك فإن مصانعنا للتجميد لم تتمكن من إنتاج إلا كمية تقل عن ٣٠% من مثيلاتها في السنة الماضية(٩٠).

الصناعات الكيماوية (من تقرير مجلس الإدارة):

"ومن أحسن منتجات مصانع الشركة، الصناعات الكيماوية من ذلك إنتاج الصودا الكاوية بطريقة تشغيل النطرون بصورة مرضية، وأعطى نتائج طيبة. كما إن مصنعنا الجديد لصناعة الصودا الكاوية بالكهرباء ، وهو أول مصنع من نوعه في مصر، بدأ في العمل والنتائج التي حصلنا عليها حسنة للغاية، وبإنشاء هذا المصنع ثبتت شركتنا أقدامها في الصناعات الكيماوية، وأقامت فرعًا جديدًا من النشاط مرتبط بصناعة الصابون؛ نظرًا لأن المادتين التي ينتجهما هذا المصنع، وهما الصودا الكاوية والكلور هما من المواد الأساسية لصناعة الصابون ، ولا شك أنه سيكون لدينا فائض من الصودا الكاوية، ويمكننا تصريفه في السوق بأسعار مجزية، وعلاوة على هاتين المادتين، فإن هذا المصنع سيقوم بإنتاج مواد أخرى مشتقاه مطلوبة كالكلور السائل وكلورات البوتاس وهيبوكلوريد الكالسيوم وحامض الكلوريدريك"(٩١).

إن زيادة نشاط وعمل الشركة قد مكنها من تحقيق نسب عالية من الربح الذي أنفق منه على مختلف خطط عمل الشركة وحتى بعد هذه المصاريف الزائدة، فإن صافي الربح كان مشجعًا للمستثمرين(٩٢)، أصحاب الأسهم الذين ضاعفوا من نشاطهم وعملهم ونوع الأسهم لحاملة شجع على التداول وزيادة النشاط، إضافة إلى أن قيمة السهم فقط خمسة جنيهات وبالتالي زيادة عدد الأسهم وحركة السوق(٩٣).

وكان من الطبيعي أن يعمل محلج الشركة بكامل قوته وزيادة كميات القطن المحلوجة عن مائة ألف قنطار، وترتب على ذلك عمل المنشآت الجديدة وعددها اثنتا عشرة منشأة ، بكامل طاقتها والتي ساهمت في تشغيلها محطتي توليد القوة الكهربائية، وإنتاج جميع هذه المنشآت مرضي للغاية سواء من جهة نوع المواد المصنوعة أو من جهة أسعار التكلفة، وبمقارنة منتجات مصانع الشركة بغيرها من المنتجات المماثلة لها، فإن منتجات الشركة تفوق نظيرتها في داخل مصر وخارجها حتى إنها تفوق منتجات المصانع في أمريكا وأوروبا فهي تنافس المستورد من الخارج، وحصولها على المكانة الأولى في الأسواق المحلية[٩٤].

باشوات مصريون في مجلس الإدارة:

استغلت الشركة فرصة الاستعانة بالباشوات المصريين من ذوي الشأن، وأدخلتهم في مجلس الإدارة لسد ثغرة المطالبة بالتمصير وأيضًا لسد ثغرة قانون الشركات لعام ١٩٤٧م، السابق ذكره من ذلك دخول حسين صبري باشا رئيسا لمجلس الإدارة في عام ١٩٤٨م، وحسين صبري كان محافظًا لمدينة الإسكندرية وترك وظيفته في عام ١٩٣٧م[٩٥]، وهو نفسه شقيق الملكة نازلي وخال الملك فاروق[٩٦].

أما محمد أنس باشا كان يشغل وظيفة الأفوكاتو العمومي الأول لدى المحكمة المختلطة، وترك وظيفته بتاريخ يوليو١٩٤٤م لبلوغه السن القانونية ودرجته وكيل وزارة. وقد درجت شركات المساهمة المصرية على إدخال الباشوات المصريين في مجالس إدارتها استغلالا لنفوذهم ومكانتهم الاجتماعية، وهذا نفس ما حدث في تلك الشركة وسبع شركات مساهمة أخرى في الفترة من ١٩٤٢م وحتى عام ١٩٥٠ م كان حسين باشا صبري في مجالس إدارتها[٩٧].

الموظفون والعمال المصريون والأجانب:

كان من الطبيعي أن يعين في الشركة الكثير من الموظفين في درجات مختلفة والكثير من العمال في مهن وحرف مختلفة أيضًا. هذا بخلاف مجلس

الإدارة والذي كان أغلبهم من الأجانب وبالأخص اليونانيون الذي كان منهم مدير الشركة والذي يقع على كاهله الإدارة الفعلية والذي أظهر كفاءة وقدرة على توجيه الشركة وإنجاح رسالتها وتوسيع نشاطها على امتداد فترة الدراسة. وعندما توفي المدير اليوناني الأب" يني" المؤسس، تولى بعده ابنه "ديمتري" ليمارس العمل بنفس الكفاءة والنجاح(٩٨).

أما عن الموظفين، فقد بلغت أعدادهم ١٢٥ موظفًا في عام ١٩٤٨م الأجانب منهم بلغ عددهم ٦٤، أما عن المصريين، فقد بلغ عددهم ٦١ موظفًا والنسبة المئوية للأجانب ٥١,٢% والمصريين ٤٨,٨% مرتبات الموظفين الأجانب نسبتها ٦٧.٢٩% من جملة المرتبات ،مرتبات الموظفين المصريين نسبتها ٣٢.٧١% من جملة المرتبات ، وعن عدد العمال في الإسكندرية وكفر الزيات والقاهرة ١٣٠٨ عامل الأجانب منهم بلغ عددهم ٦١ فقط والباقي من المصريين.

النسبة المئوية لعدد العمال المصريين ٩٥.٣٤%

'' '' '' الأجانب ٤.٦٦%

'' '' '' الأجور المصريين ٨٧.٨٩%

'' '' '' الأجانب ١٢.٠٢%

تلك البيانات الرسمية التي حصل عليها مفتش مصلحة الشركات من إدارة الشركة في عام ١٩٤٨م(٩٩).

وكما ذكرنا قبلا أن الشركة شركة يونانية واقعًا وفعلا ، فعدد الموظفين اليونانيين ٥٧ يونانيًّا من جملة٦٤موظفًا، والباقي أربعة موظفين، فقط واحد بريطاني واثنين من الفرنسين وواحد روسي(١٠٠)، والمدير المسئول المحرك للعمل ولكل هؤلاء يوناني كما ذكرنا منذ البداية وحتى نهاية الدراسة.

البيانات السابقة الرسمية من الشركة لا تمثل الحقيقة الكاملة، أما تلك الحقيقة، فقد تم كشفها من قبل مفتش مصلحة الشركات، فقد جاء في التفتيش على الشركة في ١٩٥٠/٢/٧ ما يلي:

" بعد التفتيش على الشركة، اتضح أن الشركة تعطي لأغلبية موظفيها الأجانب علاوات تحت عنوان: " امتيازات أخرى، بينما لا تعطي للمصريين مثل هذه الامتيازات، وذكرت الشركة أنها منحت مديرها اليوناني مكافأة قدرها ٥٠٠ ج عن عام ١٩٤٩م، ولم تدرج هذا المبلغ ضمن مرتبات الموظفين"(١٠١)، وفي تفتيش آخر لاحق في ١٩٥٠/٤/١٠م، أثبت مفتش المصلحة المخالفات التالية " بعد التفتيش على الشركة، اتضح أن بها عجزًا في نسبة المرتبات عند الموظفين وقدره ٩,١% بإضافة مبالغ لمدير الشركة وللطبيب ولم تحتسب بشكل رسمي في البيانات النهائية، من جهة أخرى اعتبار بعض العمال الأجانب من الموظفين كما تم فصل أربعة من الموظفين المصريين(١٠٢) وهذا من شأنه يخل بالنسب الواجب استيفائها حسب قانون مصلحة الشركات لعام ١٩٤٧م.

وفي تفتيش مفتش الشركات في ١٩٥٠/٤/٢١م، أثبت المخالفات التالية،" عدم إضافة رئيس قسم الصودا والصابون إلى النسب والكشوف وهو يوناني الجنسية، ثم رفت خمسة من الموظفين المصريين، تعيين اثنين من الكهربائيين الأجانب وعدم ادراجهما في الكشوف، والأهم من ذلك أن الشركة عمدت إلى تخفيض مرتبات الأجانب بالكشوف فقط ، ورفعت مرتبات المصريين وأيضا بالكشوف فقط، كما عمدت الشركة على الاستغناء عن الفنيين المصريين "(١٠٣).

ويتضح هنا تلاعب الشركة في تلك البيانات الرسمية مما أضر بأعمال التمصير وإحلال المصريين محل الأجانب.

نماذج من شكاوى الموظفين ضد الشركة:

وكان من الطبيعي أن تتعدد شكاوى موظفي الشركة وتقديمها إلى المسئولين في مصلحة الشركات والمنوط بهم مراقبة تلك الشركة وتطبيق القانون بما يحقق العدل بتنفيذه على أرض الواقع ، ونذكر باختصار مضمون شكوتين: الأولى: مقدمة من أحد الموظفين بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٧م قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م والثانية: بعد الثورة بتاريخ

١٩٥٢/٩/٣٠م. الشكوى الأولى مقدمة من عدلي مينا وهو كيميائي حاصل على بكالوريوس العلوم في الكيمياء عام ١٩٤٨م، وفي نوفمبر من نفس العام، التحق في العمل بالشركة بعقد ابتدائي لمدة ستة شهور بمرتب ١٨ج.م على أن يتجدد العقد بعد انتهاء مدة التدريب مع زيادة الماهية، وبعد انتهاء شهور التدريب، طالب بتجديد العقد إلا إنهم قالوا أن العقد يتجدد تلقائيًا، وفي تطور مفاجئ، أخبره المدير المختص أن القسم يحقق خسارة قدرها ١٠%، وطلب منه خفض الخسارة إلى ٢% فقط وبالفعل نجح في تخفيض الخسارة إلى النسبة المطلوبة إلا إنهم بدل من تعيينه ومكافأته أرسلوا له خطاب بفصله، اعتبارًا من ديسمبر بعد عام واحد من عمله بالشركة وبالفصل بحجة الخسارة وبعض التعديلات، وأنهى الشاكي شكواه أن الشركة تعاملهم بقسوة وفي نفس الوقت تعامل الأجانب معاملة حسنة وهم ليسوا بذوي مؤهلات، ويطلب الشاكي رفع الظلم وإعادته للعمل(١٠٤).

وبالفعل تم فحص شكواه وجاء الرد أن القانون رقم (١٣٨) لسنة ١٩٤٧م لا يجعل لهم حق التدخل بين الشركة وموظفيها إلا إذا رفعت مخالفة للقانون وكل ما يمكن عمله من قبل مفتش مصلحة الشركات هو المرور على الشركة باستمرار ومراقبة مدى تنفيذ قانون الشركات المذكور(١٠٥).

الشكوى الثانية بتاريخ ١٩٥٢/٩/٣٠م، وكما ذكرنا بعد قيام ثورة ١٩٥٢م جاء في الشكوى الموقعة باسم وطني مخلصي يشكو من الظلم والفساد في شركة لها محاجرها ومصانعها الكبرى التي تمون البلاد بالزيت وكل منتجاته وأكد الشاكي الظلم في معاملة المصريين من حيث الرواتب والمعاملة، فالرؤساء والموظفون الأجانب يحصلون على مبالغ طائلة تزيد علي بضعة ألاف من الجنيهات لأعضاء الإدارة تحت حساب " تأمين ضماني " ولم يستفد من ذلك إلا الأجانب وأوصى الشاكي مفتش مصلحة الشركات بألا تغريه مظاهر المعاملة، وأكد أن الشركة تعطي رشاوي بمبالغ كبيرة لمكتب العمل، وأكد أن هناك قلة من المصريين يتجاوبون مع الرؤساء الأجانب

وهؤلاء لا يستحقون صفة المصرية، وحث الشاكي سرعة التفتيش ومراقبة الشركة لتفادي ثورة الموظفين والعمال المصريين المهدرة حقوقهم والذين فاض بهم الكيل من فداحة الظلم والتمييز في المعاملة بين المصريين والأجانب(١٠٦).

ويتضح من الشكوى وقسوة مافيها من كلمات تدل على الظلم ومعاناة المصريين في هذه الشركة وإهدار حقوقهم والشاكي لم يذكر اسمه خوفًا من اضطهاده لو علمت الشركة بذلك، وكانت ثورة يوليو ١٩٥٢م حافزًا وسندًا أعطى لكل مظلوم الحق في بث شكواه وأعطت الثورة لكل المصريين الأمل في العدل والحرية والمساواة.. والعيش في عزة وكرامة.

بالرغم من سلبيات كل ما ذكرناه من سلبيات تمثلت في ظلم العاملين المصريين من الموظفين والعمال وأن المكاسب أغلبها قد عادت على أصحاب الشركة الأجانب وبالأخص مجلس الإدارة وأصحاب الأسهم وكبار رجال الإدارة وكبار الفنيين الذين يقع على كاهلهم أعمال التطور والتحديث والدفع بالشركة إلى الأمام في التوسع والنمو وزيادة الإنتاج والحرص على جودته حتي ينافس المنتجات المناظرة داخل مصر وخارجها، وبلا شك، فإن البلاد قد استفادت بهذا الإنتاج، وأصبح رصيدًا للاقتصاد المصري وتنميته، ومن الأعمال النافعة التي نقدمها الشركة بناء مساكن للمستخدمين.

بناء مساكن المستخدمين في مصانع كفر الزيات:

قرر مجلس الإدارة في عام ١٩٥١م هدم البناء القديم المكون من ثلاثة مساكن قديمة وهو مخصص لسكن المستخدمين، وإقامة مبني جديد من أربعة أدوار بكل منها ثمانية مساكن، وهذا البناء خصص لإقامته مبلغ ٣٥,٠٠٠ ج تقريبًا، وهو ضروري ولازم،؛ نظرًا لتوسع منشآت الشركة وزيادة عدد الموظفين الفنيين والذي كان يستلزم بالضرورة ايجاد المساكن الصالحة لهم لحثهم على العمل والراحة في إقامتهم،

كما حرصت الشركة على إقامة مباني جديدة في الأرض خاصة بمصانع الشركة في كرموز، وأيضًا شراء أرض مساحتها ١٤٣٤٨,٧٥ ذراع مربع على الضفة الشمالية من ترعة المحمودية(١٠٧).

شركات صناعية مهمة تابعة لشركة أقطاع كفر الزيات:

شركة أبو زعبل وكفر الزيات للأسمدة:

هذه الشركة من الشركات الناجحة في تقدم مستمر وتعمل مصانعها بكامل قوتها والأرباح التي حصلت عليها مرضية جدًّا. وحرص مجلس الإدارة على مزيد من زيادة الإنتاج بالتطور المستمر وطلب الآلات اللازمة لهذا الغرض.

شركة الزيوت السودانية (الخرطوم):

تعمل تلك الشركة بكامل طاقتها، وأعطت نتائج طيبة، ولذلك فإنها ساهمت في تفريغ أزمة الزيت، وذلك ببيعها كميات كبيرة من الزيوت لوزارة التموين.

مشروع إنشاء مصنع لإنتاج مادة د د ت:

تقدمت الشركة بطلب لإنشاء هذا المصنع في عام ١٩٥١م إلى وزير التجارة والصناعة وحصلت الشركة من وزارة المالية على فتح اعتماد بمبلغ ٢٥.٠٠٠ ج.م في ميزانية الشركة لعام ١٩٥٢/١٩٥١م ، وتنفيذ مصنع لإنتاج ال د د ت سيضمن للشركة ولمصر سوقا لتصريف الزائد من الكلور الذي ينتجه مصنع الشركة الحديث للصودا الكاوية(١٠٨)، ونتيجة لهذا النشاط والعمل المستمر، فإن الشركة حققت فائضًا وأرباحًا صافية منذ بدايتها وحتى السنوات الأخيرة من نهاية النصف الأول من القرن العشرين(١٠٩).

وكانت الأرباح الصافية في ميزانية ١٩٥٢/١٩٥١م مشجعة للمستثمرين وادارة الشركة والعاملين فيها. فقد وزعت مكافأة مقدارها ٩٦,٢٩ ج.م لكل العاملين بالشركة من موظفين وعمال، وجاءت حسابات الميزانية في السنوات المذكورة إنما تدل

على دقة الحسابات والتوزيع الذي تم الحرص فيه على أن يكون متوازيًا مدروسًا، فقد تم خصم مبالغ للاحتياطي وقيمة الضريبة المقررة على كل سهم والتي بلغت في هذه السنوات ١٤٤,٠٠سهم، كما رحل مبالغ للسن المالية ورسوم للبلدية، ولم يترك حساب تلك الميزانية شاردة أو واردة إلا وكان لها حساب ونظر وتقدير وفقًا للطرق الحديثة في عمل الميزانيات وتوزيع بنودها(١١٠).

ذكرنا في الصفحات السابقة الكثير من تفاصيل نشاط وعمل شركة أقطان كفر الزيات والتي كانت شركة مساهمة مصرية منذ نشأتها في إشهارها في الجريدة الرسمية في ١٨٩٤/٦/٢١م ، ورغم إنها مصرية إلا إنها واقع وعمل كانت الشركة أجنبية بدأت بإدارة أجنبية، واستمرت كذلك حتى نهاية فترة الدراسة، وإن طبقت الشركة قانون الشركات لعام ١٩٤٧م والذي كان حافزًا لتلك الشركات ومقررًا لها تمصير تدريجي في رأس المال والإدارة والعمل والعمال، والشركة قد طبقت القانون مجبرة على ذلك أمام تفتيش مفتش مصلحة الشركات من أجل إلزام الشركات بتطبيق مواد القانون وبالرغم من ذلك، فقد ذكرنا تجاوز تلك الشركة في عدم تحقيق نسب التمصير المطلوبة والتلاعب في الأجور لمصلحة الأجانب وعدم إعطاء الحقوق كاملة للعمالة المصرية، ومن ثم كانت الشكوى المرة من عدم حصول المصريين على حقوقهم والتمييز بينهم وبين نظرائهم من الأجانب.

وبخلاف ذلك، فإن الشركة كانت تمثل إضافة للنشاط الاقتصادي المصري الذي ذكرنا تفاصيله في الصفحات السابقة، ونفذ الأجانب في تلك الشركة وإدارتها اليونانية للمصريين الكثير من المشاريع الصناعية الرائدة والمفيدة والتي كانت قائمة في أساسها على محصول القطن المصري، وإن تشعبت تلك الأنشطة لتشمل صناعات وحرف متعددة ومفيدة بدرجة أو بأخرى للاقتصاد المصري ولكل المصريين.

ثالثًا- شركة حلاجي الأقطان المصرية ليمتد (شركة إنجليزية): The Associated Cotton Ginners of Egypt, Ltd.

تأسست هذه الشركة في لندن عام ١٩٠٥م كشركة إنجليزية. ومارست نشاطها في لندن موطن زراعة القطن، وكانت بداية الشركة كبيرة في رأس مالها وواسعة الانتشار في الكثير من المدن المصرية. كانت بداية الشركة برأسمال قدره ٣٦٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي وهو ما يعادل ٣٥١,٠٠٠ جنيه مصري وفي عام ١٩٢٢م خفض رأس المال إلى ٢٧٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي وهو ما يعادل ٢٦٣,٢٥٠ جنيه مصري ، وفي عام ١٩٥٠م وصل رأس المال إلى ٢١٠,٦٠٠ جنيه مصري(١١١)، والشركة حتى بعد تخفيض رأسمالها اكبر بكثير من الشركات السابقة في رأسمالها وانتشارها(١١٢).

عمل هذه الشركة حلج وكبس الأقطان وجميع العمليات المتعلقة بها، وشراء وبيع القطن أو بذرته لحسابها ولحساب الغير، وكذا بالعمليات المالية الخاصة بها والناتجة منها، وأقراض عملائها سلفيات على أقطانهم المودعة بشونة الشركة، وكذلك أن تقون الشركة بعمل الإنشاءات اللازمة لمصانعها واستحضار الآلات للاغراض المذكورة ولها الحق أن تتضامن مع شركات أخرى أو تندمج فيها(١١٣).

انتشرت محالج الشركة في مختلف أنحاء مدن الدلتا حيث توجد زراعة القطن، وكانت بداية العمل في عام ١٩٠٥م بافتتاح ١٥ محلجًا، وفي السنه التالية أقامت محلجًا في المنصورة بمبلغ ٢٢٧٠٠ج م، واشترت آخر في ميت زيادة بمبلغ ١٥,٠٠٠ ج م، وعملت الشركة على زيادة مساحات بعض محالجها، وأقامت مكبسًا جديد في المنصورة، وفي ١٩١٩م، باعت الشركة خمسة من محالجها خلاف الذي بيع عام ١٩١١م، فأصبح عدد المحالج الباقية بعد ذلك أحد عشر محلجًا، كما قامت الشركة بحلج أقطان لبيوت تجارية مثلما حدث في عام ١٩٢٣م عندما تعاقدت مع بيوت فوتدريس لحلج أقطانهم في الدلتا حتى نهاية عام ١٩٢٧م، واشترط على أن

يجوز تجديد العقد كل سنتين، وفي عام ١٩٣٠م بلغ محالج الشركة تسع محالج فقط، ثم أقامت محلجًا جديدًا في كفر الدوار عام ١٩٣٧م، وانخفض عدد المحالج ووصل حتى ٦ محالج في عام ١٩٤٠م محلج واحد في كل من كفر الدوار والقناطر والزقازيق والمحلة الكبرى ، واثنين في كفر الزيات(١١٤).

ويتضح أن محالج الشركة كانت في حركة مستمرة بين زيادة وانخفاض، وهذا أمر طبيعي متواكب مع ظروف الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وتطورات مصر السياسية وخاصة في أعقاب ثورة ١٩١٩ والمطالبة بتمصير الشركات والوظائف الذي أخذت وتيرته في التزايد حتى قيام ثورة ١٩٥٢م(١١٥).

واستقر عدد المحالج حتى عام ١٩٥٣/١٩٥٢م بأربعة محالج فقط ثم بزيادة مساحتها وطاقة تشغيلها بدرجات كبيرة وبيان تلك المحالج كالتالي(١١٦):

المحلـــــج	المساحة بالمتر	دواليب شغالة	القيمة بالجنية المصري
محلج كفر الزيات	٦٥٧٥٥	١١٠	٢٤٨٣٢
المحلة الكبري	٣٧٦٣٢	١٠٤	٤١٢٩٧
القناطر الخيرية	٦٢٣٧١	٩٦	٢٦٧٨٨
كفر الدوار	٨٣١٦٣	٦٦	٣٢٥٢٧
إجمالي	٢٤٨٩٢١	٣٧٦	١٢٥٤٤٤

امتلكت الشركة إلي جانب ذلك معصرة للزيوت بالقناطر الخيرية قيمتها ١٤٧٢٠٥ ج.م ومساحات من المباني، وقيمتها ٢٠١٧٣ج.م وأراضي بمساحات مختلفة قيمتها ١٦٧٣ج.م وغير ذلك من الأثاث(١١٧)، والتجهيزات التي هي إضافة لراحة العاملين بتلك الشركة.

عملت الشركة على قدم وساق في أعمال الحلج وعصر الزيوت. ففي أعمال الحلج التي اعتمدت على توريد محصول القطن، فإن الشركة تمكنت من حلج كميات كبيرة من الأقطان تناسب سعة وعمل دواليب محالجها، وكانت كميات الحلج أقل من المعتاد في سنوات الحرب العالمية الأولى والثانية وتحدد الكمية في مختلف السنوات وتتذبذب أحيانًا صعودًا وهبوطًا. وتنخفض في أقلها إلى ٣٠٩.١٧٤ قنطار في آخر سنوات الحرب العالمية ١٩٤٤،بينما كانت في أقصاها قبل الحرب، حيث وصلت إلى ٨٨٢,٩٣٥ قنطار في عام ١٩٣٨م(١١٨).

وأجرة حلج الأقطان لم تكن متروكة لكل محلج يحددها حسب تقديره وحساباته، ولكن الأمر اتفق عليه بين المحالج التي قامت فيما بينها بإنشاء رابطة للحلاجين وهذه الرابطة تحدد سعر حلج القطن في كل موسم من مواسم العمل(١١٩).

ومن ثم تكون أسعار الحلج لها ضابط ومعيار يتفق عليه حتى لا يحدث خلاف. وكانت أجرة حلج الأقطان كما حددتها الرابطة في عام ١٩٥١م قيمتها ٣٩ قرشا و٤١ قرشا وهي مساوية لأجور الموسم السابق، إلا إنه ابتداء من ١٥ ديسمبر ١٩٥٢م خفضت هذه الأجور بمقدار ١٠% بالنسبة للأقطان التي وردت إلى المحلج بعد هذا التاريخ، وذلك بالرغم من زيادة نفقات التشغيل، وقد اتخذ هذا القرار استجابة لرغبة الحكومة في نطاق السياسة العامة لخفض الأسعار ومن حسن الحظ أن وفرة محصول القطن قد أتاحت تعويض هذا الخفض(١٢٠).

ولم تكن أعمال عصر الزيوت تتم بكفاءة أقل من حلج القطن، بل كانت تسير بالتوازي مع أعمال الحلج وفصل البذور بل هي موازية تمامًا.

فمعصرة زيوت القناطر قام بتشغيلها عمالا تقاضوا أجورًا يومية قيمتها ١٥٨٠ ج.م وهو مبلغ يدل على الحركة ودوام عمل المعاصر(١٢١)، وعملت تلك المعاصر بنظام الحصص وتسعير البذور والزيوت كما اتبع من قبل، كما إن الكسب ظل مسعرًا وظل بيعه خاضعًا لإشراف السلطات(١٢٢).

ومن تقرير مجلس الإدارة نتابع أهمية إنتاج الشركة للزيوت وطلبه من وزارة التموين " بفضل وفرة محصول القطن كانت كمية البذرة التي منحت لنا أكثر من مثيلتها في الموسم السابق، واستطعنا استغلال المعصرة دون فترات انقطاع وتوقف، مثلما كان يحدث في الموسم السابق، وبناءً على طلب وزارة التموين كنا ملزمين كالمعاصر الأخرى باستلام الزيت نمره (٣) الناتج من معاصر أخرى وتحويله إلى زيت نمرة (١)، ولهذا وبسبب قلة أذونات التسليم الموزعة لتسحب كمياتها من معصرتنا، ولأن هذه الكميات أقل من إنتاجنا، عدنا من جديد إلى مواجهة مشكلة تخزين الزيت برغم زيادة خزاناتنا، ولم نستطع أن نستغل منشئتنا الهيدوجينية إذا لم ترخص لنا الحكومة بعد في استخراج جزء من زيوتنا لإنتاج زيوت متجمدة، ونحن نواصل مساعينا للحصول على هذا الترخيص "[١٢٣].

وفي نفس التقرير السابق، فإن الشركة تواصل الكتابة عن أعمال تحديث المحالج وعمل الإصلاحات وتدبير الأموال اللازمة لتلك الإصلاحات والتجديدات. وجاء في ذلك " ولقد أوصينا خلال هذا العام على محرك م.أ.ن قوة ٣٧٥ حصان لمحلجنا بالمحلة الكبرى، وقد استلزم تركيبها إنشاء صالة جديدة بأساستها. كما أتممنا من جهة أخرى إنشاء خزان مياة بالأسمنت المسلح بآبار ارتوازيه وطلمبات آلية، وقد قمنا أيضًا بإجراء إصلاحات كثيرة ومهمة مرتفعة التكاليف لمحركاتنا القديمة في المحلة الكبرى وكفر الزيات لجعلها في حالة جيدة من حيث التشغيل، وكنا قد أشرنا في تقريرنا إلى انكماش ماليتنا، وعلى الرغم من أهمية النفقات الإنشائية للأموال الثابتة بمعصرة الزيوت والمنشأة الهيدروجينية، فإن صالح الاستغلال يقتضينا إيجاد رؤوس أموال جديدة، وإنه ليسعدنا أن نشير إلى أنه على الرغم من أهمية المبلغ المستثمر في المعصرة ومنشأة الهيدروجين، والذي يبلغ الآن ١٩٠,٠٠٠ ج.م في حين أن رأس المال الرسمي لشركتنا هـ ٢١٠,٠٠٠ج.م فقد استطعنا في هذه الظروف غير المناسبة تجنب إصدار أسهم أو سندات "[١٢٤].

كان من الطبيعي أن تحقق شركة أقطان كفر الزيات أرباحًا طوال فترة عملها وعلى امتداد فترة الدراسة؛ وذلك بسبب كفاءة التشغيل ودوامة والإدارة واختصاصها وقدرتها على حل معوقات العمل ومشاكله، وكذلك التناغم مع الإدارة والحكومة المصرية، والتعامل مع قوانين العمل بما يحقق مصلحة الشركة والإدارات الحكومية المختصة.

قامت الشركة بتوزيع الأرباح التي حققتها على المساهمين لعدد الأسهم التي اكتتبوا فيها وقد بلغ عدد الأسهم ٣٦٠,٠٠٠ سهم قيمة السهم الواحد ١٢ شلن إنجليزي[١٢٥]، وجاء توزيع الأرباح وفقا لقانون نظام الشركة وتكون الأرباح صافية بعد خصم مصاريف الصيانة والاستغلال والإدارة واستهلاك القروض من أصل وفوائد وكذلك كافة المصروفات الأخرى لدفع الاحتياطي خاص باستهلاك المباني والآلات واحتياطي عام والذي قيمته ١٠,٠٠٠ج.م ، والباقي يوزع على المساهمين بنسبة المدفوع من أسهمهم، وبالرغم من كل هذه الاستهلاكات من الربح، فقد وزعت أرباح صافية بلغت قيمتها في عام ١٩٣٧م مبلغ ٢٤,٥٠٥[١٢٦]، وفي عام ١٩٤٩م مبلغ ٣٧,٧٦٥[١٢٧]. بزيادة كبيرة عن السنوات السابقة.

وجاء توزيع الأرباح على كل سهم بالشلن الإنجليزي وليس بالجنيه المصري، فالشركة إنجليزية وأكثر المساهمين من الإنجليز، كما إن الشركة مسجلة في إنجلترا ولم تسجل في مصر[١٢٨]، وهي أيضًا لا تخضع لأحكام الشركات المساهمة المصرية[١٢٩].

ولأن الشركة نطاق وميدان عملها مصر والتعامل يتم في كل أنحاء مصر بالجنيه المصري، فإن بيانات وميزانيات الشركة كانت واضحة أنها تحسب بالجنيه المصري، وفي بعض بنود الميزانيات نجد أحيانًا أنه محول إلى الشلن الإنجليزي لكل سهم[١٣٠]، وهو الذي يحاسب عليه المستثمر الإنجليزي، أن كل المعاملات مع المصريين فهي بالجنيه المصري أرض العمل وميدان النشاط والعملة الجنيه المصري.

ونأتي إلى القوة العاملة بتلك الشركة الإنجليزية ابتداء من مجلس الإدارة وإدارة المصانع من مدراء وموظفين وعمال ، مجلس إدارة الشركة تكون من خليط من الأجانب الإنجليز وغيرهم، وتغير هذا المجلس على امتداد الدراسة ففي سجلات عام ١٩٤٢م نجد من مشاهير رجال الأعمال المجلس على امتداد الدراسة ففي سجلات عام ١٩٤٢م، نجد من مشاهير رجال الأعمال محمد فرغلي باشا وقالوا عنه أنه ملك القطن في مصر(١٣١)، ومن الطبيعي أن يكون وجوده في مجلس الإدارة مكسبا وفائدة لعمل الشركة والمستثمرين الإنجليز وغيرهم وغير فرغلي باشا وجد اسطفان باسيلي بك(١٣٢)، ووجد غيرهما أجانب ومصريين(١٣٣).

أما عن مدراء الشركة ورؤساء العمل فجميعهم من الأجانب والمصريين، فمدير الشركة إيطالي، ورئيس الحسابات سويسري معين من بداية عمل الشركة عام ١٩٠٥م، مدير محلج كفر الدوار أجنبي متمصر، ومدير محلج كفر الزيات أجنبي قدم طلبًا للحصول على الجنسية المصرية، مدير محلج المحلة الكبرى يوناني، مدير محلج القناطر الخيرية إيطالي، السكرتير والصراف يوناني، ناظر العنابر يوناني ناظر المكبس ايطالي(١٣٤)، وهذه نماذج فقط فباقي الوظائف الرئيسة وإدارة العمل جميعهم من الأجانب بالأخص من اليونانيين الذين هم ظاهرة ملموسة ليس في محالج تلك الشركة فقط، بل في غيرها وقد بلغ مجمل عدد الموظفين الأجانب من رؤساء العمل ٤٣، واستخدمت الشركة أيضًا موظفين من المصريين في وظائف أدنى وبمرتبات أقل(١٣٥).

أما عن العمل، فإن الشركة قد أسندت مهمة توريدهم إلى مقاولين حاصلين على ترخيص توريد عمال وتشغيلهم من مكتب العمل، وشغلت الشركة من هؤلاء العمال ١٥٠٠ عامل في حرف وأعمال مختلفة والمقاول المسئول مسئولية كاملة أمام الشركة في توريدهم ومسئولين أيضًا في تسليم وتسلم أجورهم(١٣٦). أما عن نوع وحرفة هؤلاء العمال فهم نجارين دواليب ، سروجية، ربيط، ميكانيكي، مساعد ميكانيكي ، زيات طنبور، سواق ماكينة سولزر ، مساعد بالورشة، عطشجي ، خفير ليلي ، فراش،

كاتب بوابة، حداد، مساعد بالمكبس ، مراكبي، عامل سيور، وقاد قباني بذرة ، وغير ذلك من الحرف والمهن البسيطة التي مارس عملها العمال المصريين(١٣٧).

ومن مميزات تلك الشركة أنها وفرت سكن مناسب للموظفين الأجانب، وتتدرج هذه المساكن حسب درجات ووظائف كل منهم، وكما تميز الأجانب ورؤساء العمل بالسكن، فإنهم أيضًا تميزوا بمرتبات مجزية، والتي كانت قاصرة عليهم فقط، ولم يحصل عليها نظراؤهم من المصريين بالرغم من قلتهم وبمقارنة كشوف الأسماء والمرتبات يتضح هذا الفرق الكبير في طبيعة العمل والمرتب والمعاملة والسكن وكافة المميزات(١٣٨).

لم تخضع تلك الشركة كغيرها من الشركات المساهمة المصرية لتفتيش مفتشي مصلحة الشركات، ومن ثم لم تخضع للمسائلة فهي شركة إنجليزية وليست مصرية، ولكن مفتشي الشركات تابعوا فقط سير العمل ونسب الموظفين والعمال من غير أن تكون هناك محاسبة على تطبيق تلك النسب الخاصة لقانون مصلحة الشركات لعام ١٩٤٧م(١٣٩).

أما عن فائدة الشركة وانضباطها في حركة السوق والتجارة المصرية، فإن الشركة التي كانت نموذجًا في تطبيق القواعد المنظمة والإدارة الحاسبة التي جعلت من تلك الشركة الإنجليزية ناجحة في العمل والإنتاج وتحقيق المكاسب لأصحاب الاسهم وتحقيق الأجور المرتفعة للمدراء وكبار الموظفين وغيرهم من الأجانب، والأمر المؤسف أن تلك الأرباح كانت تخرج من مصر إلى إنجلترا والبلاد التي قدم منها هؤلاء الأجانب، مع الإشارة إلى أن الاقتصاد المصري هو أيضًا استفاد بشكل أو بآخر من هذا النشاط وتلك الحرف التي كان فيها الأجانب وخاصة اليونانين منهم نموذجًا يحتذى به، والأمر المؤسف الآخر أيضًا التمييز في المعاملة بين المصريين والأجانب في كل الأمور من طبيعة العمل وضمان الحقوق وصولا إلى المرتبات والمميزات الأخرى المختلفة.

رابعًا- شركة الحلج الأهلي المصري (س. م. م):

تأسست هذه الشركة في عام ١٩١٣م كشركة مساهمة مصرية، مركزها الإداري في مدينة الإسكندرية ومحلجها في مدينة زفتي غربية، رأس مال الشركة ٢٥,٠٠٠ ج م موزع على عدد من الأسهم بلغت ١٢٥٠ سهم أسهم أسمية قيمة السهم عشرون جنيهًا مصريًّا(١٤٠). الشركة مساهمة مصرية اسمًا إلا إنها أجنبية وقعًا وفعلًا من خلال الإدارة والموظفين والأسهم(١٤١)، عمل الشركة إنشاء وشراء واستئجار، واستغلال مخازن ومصانع حلج القطن وكبسه في القطر المصري ، بدأت الشركة العمل في محلج زفتى في أوائل أكتوبر عام ١٩١٣م ، وقد أقامت الشركة مبانيها بجوار المحلج والمباني لإسكان المستجدين والمدراء. تطور عمل الشركة مما جعلها تستأجر بعد ذلك محلج هلفيتيا المملوك لشركة رينهارت وصار العمل في المحلجين معًا(١٤٢)، وبعد قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٥م) تحددت المساحة المنزرعة قطنا لظروف الحرب، وما أعقبها من انقطاع للمواصلات والاتصالات(١٤٣)، ونتيجة لظروف الحرب ونقص المحصول، فإن الشركة اكتفت بتشغيل محلج هلفيتيا فقط وأوقفت العمل بمحلج زفتى، وبعد انتهاء ظروف الحرب عاد العمل بمحلج زفتى وأعادت المحلج المستأجر إلى أصحابه، واشترت محلج فيتودورا، وعملت على تشغيله، واستبدلت الشركة آلاتها المحركة القديمة بآلات جديدة قوية، كما أنشأت مصنعًا للثلج الأمر الذي عاد على الشركة بالربح الوفير، وقد راعت الشركة ادخال نظام الحريق في مصنعها مما أدى إلى انخفاض معدل التأمين وفي الوقت نفسه حفرت بئرًا بجوار مصنعها لاستخراج المياة منه لتزويد آلات المحلج وماكيناته بالمياة المطلوبة(١٤٤).

وأحدثت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) نفس ما أحدثته الحرب العالمية الأولى من خفض لمحصول القطن – للظروف التي ذكرناها – مما أثر على تخفيض كميات القطن المحلوج، علاوة على ذلك أن المناقشة قد اشتدت بين المحالج وكان لابد من ضوابط تحد من تلك المنافسة، ومن ثم جاء الحل العلمي بتشكيل اتحاد

من الحلاجين يكون حكمًا في الخلاف بتحديد أسعار مجزية للحلج، وبالتالي استقامت الأمور وتوقف الخلاف ولمزيد من تحسين عمل الشركة فقد وجهت نشاطها إلى فروع أخرى استمدت منها كثيرًا من الأرباح فأنشأت شونًا لتخزين الأقطان عن مصنع التلج الذي تديره(١٤٥).

حققت تلك الشركة أرباحًا مجزية ساعدتها على دوام العمل واستمراره وتحقيق خطط التحديث والتطوير، وخصصت أرباح الشركة إلى نظام محاسبي يساعد على تكوين احتياطي لتأمين استهلاك العدد والآلات وتجديد الأدوات والمباني ولزيادة حصص الأرباح، وقد بلغت الأرباح الصافية عام ١٩٣٦/١٩٣٧م مبلغ ١٩٥٠ ج م ، ونصيب السهم ١٢٠ قرشا ، وفي عام ١٩٤٠م بعد قيام الحرب مبلغ ١٧٩٩ ج م ، ونصيب السهم ١٤٠ قرشا وزيادة نصيب السهم بعد الحرب عما كان عليه قبل الحرب ناتج عن قرار زيادة حصص الأرباح(١٤٦)، وبعد انتهاء الحرب ١٩٤٥/١٩٤٦م بلغت الرباح الصافية مبلغ ٢٣,٠٨٠ ج م(١٤٧)، وفي عام ١٩٥١م حققت الشركة نحاجًا كبيرًا في العمل وأعمال الحلج وبالتالي زيادة مبالغ صافي الأرباح بدرجة كبيرة، فقد حققت الشركة صافيًا في الربح قدره ٢,٥٨٢,٧٥٢ ج م وترتب عليه زيادة مماثلة في حساب الاحتياطي وكل ما يلحق ذلك من بنود والتي منها حساب صافي ما يخص كل سهم الواجب صرفه للمساهمين أصحاب رأس المال المدفوع(١٤٨). النجاح التي حققته تلك الشركة نتيجة لجهد ونشاط العنصر البشري بداية من مجلس الإدارة مرورًا بالمدراء والموظفين وحتى العمال.

تشكل مجلس إدارة تلك الشركة من الأجانب منذ بداية تأسيسها مع تغييرات محدودة، عددهم خمسة جميعهم من الأجانب جنسيتهم سويسرية، واثنين منهم ذكر أنهم مصريون إلا إن تقرير التفتيش على الشركة شكك في مصريتهم(١٤٩)، المدير الفني للشركة سويسري الجنسية ويدعى فريتز وهو مهندس ميكانيكي وإرادت الشركة التلاعب في كشوفها بطلب قدمته إلى وزير التجارة والصناعة تطلب فيه إخراج هذا

المهندس من حساب الأجانب حتى لا يدخل في النسب المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم (١٣٨) لعام ١٩٤٧م الذي يحدد فيه نسبة الأجانب في الشركات المساهمة، وباقي الموظفين المصريين، بلغ عدد موظفي الشركة ٢٩ موظفًا(١٥٠)، وعدد العمال ٤٠٢عامل جميعهم من العمال في عام ١٩٤٧م(١٥١)، وأجور الأجانب مجزية جدًّا، مرتب المهندس شهريًّا ٤٥ جنيهًا في نفس عام ١٩٤٧م وباقي الموظفين الأجانب أجورهم الشهرية مجزية، ومميزين عن أمثالهم من المصريين في المرتب والسكن وباقي الامتيازات(١٥٢).

خامسًا- شركة التصدير الشرقية ١٩٢٠م ومعامل الحلج والزيت ١٩٢٣م:

هاتان الشركتان من شركات القطن والتي عملت بالاتجار فيه وحلجه وما يتبع ذلك وبالبحث في سجلات إحصاء وشركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر لم نجد لها سجلا (سجلات ١٩٤٢، ١٩٤٩، ١٩٥٠م) والملاحظ فيها تركيز وجود اليهود المتمصرين المشهورين في مصر، ودخول اليهود كل الأنشطة الاقتصادية، كان أمرًا طبيعيًّا في مصر حتى عام ١٩٤٨م(١٥٣)، واعتمادنا في تتبع الشركتين على سجلات مصلحة الشركات وهما على درجة كبيرة من الأهمية.

الشركة الأولى: شركة التصدير الشرقية: (ش.م.م):

اسست هذه الشركة في مدينة الإسكندرية بمرسوم تأسيسي في ١٩٢٠/٦/٢٦م برأسمال قدره ٦٠.٠٠٠ ج.م مقسمة على ٣٠٠ سهم قيمة السهم عشرون جنيها نشاط الشركة شراء وبيع وفرز وحلج القطن وتصديره وشراء وبيع الأوراق المالية، وتسليف نقود التجار مقابل فوائد مالية، استمر عمل تلك الشركة منذ تأسيسها وحتى نهاية الدراسة وحققت نجاحًا ومكسبًا، وبلغ صافي أرباح الشركة في حسابات١٩٤٩/١٩٥٠م مبلغ ٢٠,١٦٢ ج.م وزعت هذه الأرباح على المساهمين وفقًا للأسهم التي في حوذتهم(١٥٤).

يرجع الفضل في تأسيس هذه الشركة ومتابعة نشاطها لعدد من اليهود المصريين المتمصرين من أسرة عاداه وهي أسرة مشهورة بنشاطها وثرائها ، نذكر منهم في مجلس الإدارة ابراميوف عاداه، يوسف عاداه . فرناند عاداه، روبر عاداه[١٥٥]، حصل بعض هؤلاء على الجنسية المصرية بين سنوات ١٩٣٥/١٩٤٧م ، والبعض الآخر قدم طلبا للحصول على الجنسية[١٥٦]، وأسرة عاداه أسرة إيطالية وفدت إلى مصر منذ فترات طويلة، ومارست مختلف الأنشطة التجارية مع غيرهم من اليهود، وخاصة تجارة تصدير الأقطان والتي كادت أن تكون حكرًا عليهم[١٥٧]،وخطفت هذه الشركة عددًا من الأجانب، وعلى رأسهم اليونانيون لخبرتهم الطويلة في تلك الأعمال، أما العمال، فهم من المصريين ويعملون في العتالة وكل ما يخدم أعمال تجارة وحلج الأقطان[١٥٨].

الشركة الثانية: معامل الحلج والزيت المتحدة (ش.م.م):

أسست هذه الشركة في ١٩٢٣/٣/٢٤م ، مركز الشركة الرئيس مدينة ميت غمر، رأسمال الشركة ١٥٠,٠٠٠ ج.م[١٥٩]، نشاط الشركة تجارة القطن وشراء واستثمار الأموال في معامل الحلج والحبوب الزيتية، مارست تلك الشركة نشاطًا واسعًا في حلج القطن بميت غمر وعلى امتداد فترة الدراسة، وكذلك عصر الزيوت وأعمال تصدير القطن والاتجار فيه، وحققت من وراء ذلك مكاسب وأرباحًا كبيرة[١٦٠]، مجلس إدارة الشركة أكثره من الأجانب مع بعض المصريين ، من أهم أعضاء مجلس الإدارة ثلاثة من أسرة (طوريل) اليهودية الفرنسية التي استطونت مصر[١٦١]، ولها في مدينة المنصورة الكثير من الأملاك في تلك الفترة، ومازال هناك حي مشهور يحمل اسمها (طوريل) وهو من أقدم أحياء المدينة بطابعه الأثري ومبانيه العريقة التي تعود لتلك الأسرة[١٦٢].

وظفت تلك الشركة العديد من الموظفين وأكثرهم من اليونانين، وبلغ عدد الموظفين ١٦٧ أكثرهم من المصريين، أما العمال، فعددهم ٥٣٥ عامل من المصريين وكان ذلك حتى عام ١٩٥٢م، وهذا العدد الكبير يدل على حجم النشاط واتساع الحركة ورواج التجارة[١٦٣].

سادسًا- شركة مصر لحلج الأقطان (س.م.م):

تعتبر شركة مصر لحلج الأقطان، من أهم شركات هذا القطاع وتأتي أهميتها؛ لأنها أول شركة خالصة في رأس مالها وإدارتها ، مؤسس الشركة بنك مصر عام ١٩٢٤م في محاولة من بنك مصر لتمصير هذا النشاط الأجنبي في حلج وكبس القطن والاتجار فيه، وهذا يستدعي أن نكتب نبذه بسيطه عن بنك مصر وجهود طلعت باشا حرب في تأسيسه.

طلعت حرب هو الاقتصادي المصري المشهور الذي سعى إلى تأسيس بنك وطني يكون بنكًا مصريًّا في رأسماله وإدارته ليعمل عمل البنوك الأجنبية، ويبدأ نشاطه في فتح شركات متعددة الأنشطة لتمصير الاقتصاد المصري(١٦٤) ، نجح طلعت حرب في تأسيس هذا البنك في أبريل من عام١٩٢٠م برأسمال ٨٠,٠٠٠ قدره ج.م موزعة على ٢٠ ألف سهم، واشترط أن تكون الأسهم اسمية حتى لا يكتتب فيها الأجانب، وبالفعل ساهم المصريون في دفع رأس المال، ولم يكن بينهم أجنبي واحد فقط اثنان من اليهود المصريين(١٦٥).

أثمرت جهود البنك في تأسيس ٢٢ شركة مصرية عام ١٩٤٠م، وللحقيقة نذكر أن مساهمة البنك أقل من ٥٠% من رأس مال أكثر من نصف هذه الشركات ومساهمته بأكثر من ٥٠% لأقل من نصف هذه الشركات(١٦٦). في نفس الوقت كان لا يمكن للبنك إغفال الخبرة الأجنبية في تأسيس الكثير من هذه الشركات كما لم يستطع البنك إغفال أهمية وسطوة رأس المال الأجنبي الذي شارك في بعضها(١٦٧)، خاصة أن أغلب هذه الأنشطة لم يكن للمصريين بها عهد من قبل، فإن توجيههم بالكامل في زراعة الأرض وما يتبعها من أعمال، ولا يمكن أن يكون إسهامهم بالسرعة التي أرادها البنك وطموحات طلعت حرب(١٦٨) ، وأثبتت تجربة البنك بعد عقدين من الزمن قصور التجربة مع تربص الأجانب وعدم رضاهم بنجاح بنك مصر بشكل كامل ومن ثم تعرضه لأزمة ١٩٣٩م مع بداية الحرب العالمية الثانية وتكالب

المودعين على سحب ودائعهم، ولم تكن في البنك السيولة الكافية، ورفض البنك الأهلي إقراضه إلا بشرط ضمان الحكومة وفي النهاية كان اشتراط الحكومة والبنك الأهلي استقالة طلعت حرب وأن يوقف البنك أنشطته في إقامة شركات جديدة(١٦٩). تأسست الشركة كما ذكرنا عام ١٩٢٤م، لتكون بداية في مساهمة رأس المال الوطني في ميدان حلج وكبس القطن وعصر زيوته وهو من أكثر ميادين النشاط الاقتصادي رواجًا؛ لأنه مبني على ضمانة زراعة القطن في مصر وجودة محصوله.

وعندما تأسست تلك الشركة الوطنية الخالصة، لم يكن ما يناظرها في هذا النشاط حتى هذا التاريخ إلا سبع شركات فقط السابق ذكرهم، مع دمج شركتين في الشركات السبعة.

ومن الطبيعي أن يكون مجال ونشاط عمل الشركة عمليات حلج وكبس القطن وتسويقه وتخزينه، وحفز بنك مصر همته في مساندة الشركة الوليدة في بداية نشاطها لكي تواجه هذا النشاط الأجنبي والآلات التي يتطلبها العمل ، وبدأت الشركة شراء الوابورات وإعداد المباني والآلات التي يتطلبها العمل، وبدأت الشركة عملها ١٩٢٥/٢٤. ولم يكن لديها سوى محلج واحد في مغاغة، ومع العمل ومساندة البنك، زادت محالج الشركة، وأصبح لديها حتى عام ١٩٣٩م تسعة محالج في مغاغة، المحلة الكبرى، المنصورة ، الواسطي ، بنها ، جرجا ، الفيوم ، طاميه وبني قره، ومن ثم تضاعفت أضعافًا مضاعفة كميات الأقطان المحلوجة من ٤٤,٨٥٠ قنطار في بداية العمل ووصلت إلى ٧٨٨,٨٣ قنطار في مايو من عام ١٩٤١م(١٧٠).

وعلاوة على عمليات الحلج، فإن الشركة تقوم بشراء الأقطان اللازمة لشركتي الغزل بالمحلة الكبرى وكفر الدوار بالاشتراك مع شركة التصدير، وذلك ابتداء من عام ١٩٤١/١٩٤٠م. كما ساعدت الظروف على تشغيل المكبسين التجاريين في المنصورة والواسطي وعلى القيام سياراتها بنقل أقطان اللجنة المشتركة لشراء القطن، وكذلك بنقل كتان شركة مصر للكتان(١٧١).

ارتفع رأسمال الشركة من ٣٠,٠٠٠ ج.م عند التأسيس ، وتدرج في زيادته إلى ١٣٠,٠٠٠ عام ١٩٢٦م ثم إلى ٢٠٠,٠٠٠ عام ١٩٢٩م حتى وصل إلى ٢٥٠,٠٠٠ عام ١٩٥٠م(١٧٢)، وحققت الشركة أرباحًا صافية قيمتها ١٥,٠٣٩ ج.م عام ١٩٣٧م، ثم ارتفعت إلى ٢٢,٥٢٧ عام ١٩٤١م(١٧٣)، وأخيرًا وصلت الأرباح إلى ٨٠,٠٠٠ ج.م في عام ١٩٥٠(١٧٤).

ومثلما نجحت الشركة في تمصير رأس المال وتحقيق صافي أرباح طيبة، فإنها قد نجحت أيضًا في تمصير إدارة وعمالة الشركة بداية من مجلس الإدارة مرورًا بتدرج الوظائف وصولًا إلى العمال.

مجلس الإدارة منذ بدايته جميعهم مصريون ١٠٠%، وبلغ عددهم في عام ١٩٤٢م تسعة منهم المدير العام ورئيس المجلس أحمد مدحت يكن باشا والعضو المنتدب إسماعيل صدقي باشا وغيرهم من الأسماء الاقتصادية والسياسية اللامعة في سماء مصر في ذلك الوقت(١٧٥)، وتتغير أسماء بعض أعضاء المجلس في بعض السنوات مع ثبات مصريتهم ، وإن قلت أعدادهم(١٧٦).

وعن عدد الموظفين، فقد بلغ عددهم في ١٩٥١م ٣٥٩ موظف لم يكن منهم إلا سبعة فقط من الأجانب وهذه النسبة عالية جدًّا في عدد الموظفين المصريين، أما الأجانب السبع، فإن وجودهم ضروري لأمور فنية تتطلب وجودهم ، وهذا أمر طبيعي وحسب طلب الشركة، أما العمال فقد وصل عددهم إلى ٤١٦ عامل في عام ١٩٥١م وجميعهم من المصريين(١٧٧).

وأثبتت تجربة التمصير في هذه الشركة نجاحها نجاحًا كاملا، وكانت تعتبر شيئًا غريبًا وغير مسبوق أن يكون أحد شركات الحلج وكبس القطن بهذا المستوى في تشغيل الموظفين والعمالة من المصريين، إضافةً إلى مصرية رأس المال بالكامل ومصرية مجلس الإدارة بالكامل أيضًا، وهذا أمره راجع إلى إصرار بنك مصر وعلى رأسه طلعت حرب حتى عام ١٩٣٩م في إنجاح عملية تمصير العمل ورأس المال في

الشركات التابعة للبنك لتكون نموذجًا يحتذى به في السير قدما لتمصير الاقتصاد المصري بكامله.

هذا وإن كان ما ذكرناه عن تعثر البنك وإقصاء طلعت حرب عام ١٩٣٩م يمثل ضربة من ضربات الأجانب والاحتلال بالاقتصاد المصري ورموزه من رجال الوطن والوطنية، إلا إن هذا الأمر كان عارضًا ما لبث الاقتصاد ورموز الوطنية أن تجاوزوه بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢م.

سابعًا- شركة الغربية للحلج وشركة حلاجة الأقطان:

شركة الغربية للحليج (ش.م.م):

أسست الشركتان في سنتي ١٩٢٧م، ١٩٢٨م شركات مساهمة مصرية. أما الشركة الأولى شركة الغربية للحلج، وهذه تاسست في مايو ١٩٢٧م برأسمال قدره ٥٢,٥٠٠ ج.م[١٧٨]، واستمر رأس المال على ذلك دون زيادة وحتى عام ١٩٥٠م[١٧٩].

كان نشاط هذه الشركة في محلج بمدينة كفر الزيات ،ومنذ بداية تأسيسها ووالشركة تقوم بشراء أرض جديدة لتغطي مساحة متسعه بجوار محلجها لتهوية أكياس القطن وبذرته، ولنفس هذا الغرض، اشترت قطعة أرض أخرى من تصفية أملاك (ن.ج.كازولي) والأرض فرصة بهذا المكان المتسع لخلط القطن والتعامل معه بما يناسب أعمال الحلج والكبس وعصر بذرته إلى زيوت، ومحلج قطن كفر الزيات الذي ظل مستخدمًا على امتداد هذه العقود كان ملكًا لعائلة رولو بما فيه من مستودعات البضائع والأرض المحيطة به وعملت الشركة على تشييد أبنية مختلفة متسعة لبناء المساكن ومكاتب لراحة العاملين بالمحلج وأنشطته المختلفة[١٨٠].

ومن أهم الملاحظات عن تلك الشركة وغيرها المنافسة في أسعار الحلج بين المحالج في مدينة كفر الزيات ، والتي كادت أن تكون مدينة يونانية في أنشطتها وحركة سكانها وتركز إقامة اليونانين في تلك المدينة[١٨١]، استلزمت تلك المنافسة عقد اتفاقات

محددة بسنوات تصل حتى أربع سنوات وبدايتها بعام ١٩٢٨م والتي تم فيها وضع سعر موحد[١٨٢]، لوقف تلك المنافسة ويكون المعيار هو الجودة وحسن المعاملة والالتزام.

وكذلك كان عام ١٩٢٨م عامًا حاسمًا في أحد أهم الخلافات بين محالج القطن، وكان الحسم بوضع اتفاقية (Pool) بين محالج الوجه البحري لتحديد النسبة المئوية لكل شركة حلج أقطان فيما يخصها من محصول القطن سنويًا[١٨٣].

فقد كان لا يمكن أن يكون الأمر متروكًا لسياسة كل محلج على حدى في التعامل مع المحصول في كل مراحله من بداية تشوينه ثم حلجه وعصر بذوره وكبس بالاته، ومن ثم يكون الحل في شكل اتفاقيات تحديد السعر السابق ذكرها وأيضًا وضع (pool) تحدد نسبة وحصة كل محلج من محصول القطن.

حققت شركة الغربية للحلج مكاسب صافي ربح قيمته ٣٣٢٠ ج.م عام ١٩٣٧/١٩٣٦م وزاد الربح إلى ٨٣٦٨ ج.م عام ١٩٤١/١٩٤٠م ووصل أقصاه إلى ١٤,٩٣٢ ج.م في عام ١٩٥٠/١٩٤٩م، هذا بالرغم من ثبات رأس المال عند ٥,٠٠٠ ج.م حتى عام ١٩٥٠م[١٨٤].

تأسس مجلس الإدارة من ستة أعضاء جميعهم من الأجانب، وإن قدم بعضهم طلبًا للجنسية وحصل عليها بالفعل رئيس مجلس الإدارة يوناني، وكذلك أعضاء آخرون[١٨٥]، والثابت على امتداده ماذكرناه أن تلك الأنشطة اختص بها اليونانين بالدرجة الأكبر.

أما عن حصول بعض الأجانب على الجنسية المصرية، فكان ذلك مواكبًا لتدرج أعمال التمصير والمد الوطني الذي طالب بضرورة إحلال المصريين محل الأجانب بالرغم من أن هؤلاء الأجانب هم أنفسهم الذين رفضوا الجنسية المصرية في السنوات السابقة؛ وذلك لتمتعهم بالامتيازات الأجنبية التي جعلت منهم دولة داخل الدولة ، وجاء طلبهم للجنسية المصرية عند بعضهم فقط، ومن لهم مصلحة في ذلك

ومنهم أصحاب الشركات وموظفيها، وطلبهم للجنسية بعد صدور قوانين محددة لها أعوام ١٩٢٦، ١٩٢٩، ١٩٣٠ م ثم مؤتمر مونترو وإلغاء الامتيازات الاجنبية عام ١٩٣٧م ، واهم هذه القوانين التي جعلت هؤلاء يسرعون بالحصول عليها هو القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٤٧م الذي حدد نسبة الأجانب والمصريين في كل شركة من الشركات المساهمة المصرية[١٨٦].

وإن كنا قد استطردنا في موضوع طلب حصولهم على الجنسية المصرية لذلك من علاقة مباشرة بموضوع دراسة تلك الشركات وعلى الأخص هنا شركات حلج الأقطان، فتلك الشركات جميعها مسجلة كشركات مساهمة مصرية، دوافعها وفعلا أجنبية نتحايل على القوانين الصادرة والتي تطالب بتمصير تلك الأنشطة، ومثلما ذكرنا أن مجلس الإدارة من الأجانب، فإن بداية شركة الغربية للحلاجة كانت بموظفين أجانب ومدراء وتنفيذين، إلا إنهم وبالتدريج بدءوا في إدخال المصريين في وظائفهم لتنفيذ القانون، وإن ظلت الشركة تتلاعب وتتحايل بشكل أو بآخر حتى لا تتحقق نسبة المصريين كاملة في وظائفها.

فعدد الموظفين ٢٩ موظفًا منهم ٢٢ مصريًّا والنسبة ٧٥% أمكن تخفيضها عام ١٩٤٩م، ولكن نسبة رواتبهم ٥٣% وهي أقل من المطلوب في قانون الشركات والتي يجب الأ تقل عن ٦٥%[١٨٧].

أما عن عمال الشركة، فقد بلغ عددهم ٤٢٠ عامل في عام ١٩٤٩م، المصريون منهم ٤١٧م مصري بنسبة ٩٩% وهي نسبة أعلى من المطلوب[١٨٨] ، وكان الأهم أن تتحقق النسبة في مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي من المدراء وباقي الموظفين، وهم بيدهم تسيير العمل وتطبيق الأنظمة والتشريعات، إلا إن ذلك ظل قاصرًا حتي نهاية فترة الدراسة، مما يؤكد إصرارهم على التلاعب بنظام العمل وقوانين دولة النشاط وتشريعاتها، والقصد من ذلك أن تتركز المكاسب والمزايا في أيدي الإدارة الأجنبية وأصحاب رأس المال.

شركة حلاجة الأقطان والتصدير المصرية (ش.م.م):

تأسست شركة حلاجة الأقطان والتصدير المصرية في مايو عام ١٩٢٨م ، مركز الشركة الإداري في مدينة الإسكندرية ، وميدان العمل والنشاط بمدينة منيا القمح محافظة الشرقية.

رأسمال الشركة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض بسبب الخسارة التي منيت بها الشركة في أعوام ١٩٣٨ و١٩٣٩م[١٨٩] ، وكذلك في عام ١٩٤٩[١٩٠]. بدأت الشركة برأسمال قدره ٨٠,٠٠٠ج.م عام ١٩٣٩م ، ثم انخفض للمرة الثانية إلى ٤٠,٠٠٠ج.م عام ١٩٣٩م[١٩١] ، والسبب في خسارة الشركة التغييرات في مجلس إدارتها والمدراء التنفيذيين بسبب تقسيم التركة، فالشركة أسهمها تملكها أسرة واحدة والتي منها مجلس الإدارة والمشرفين على المحلج بالإضافه إلى بعض اليونانيين والفرنسيين[١٩٢].

وقد حدثت التغييرات بعد وفاة مؤسس الشركة، فأوجدت ارتباكًا في تقسيمات التركة ، ويمكن أن نستخلص ذلك من تقرير التفتيش من قبل الشركات ، وقد جاء فيه " مؤسس هذه الشركة ثيودور متراكي والذي كان يمتلك ٩٠% من الأسهم، وعند وفاته قسمت الأسهم بين بناته الثلاثة، ولم تكن بالتساوي، فإحداهن نصيبها ١٠,٠٠٠سهم والثانية ٩,٠٠٠ سهم والثالثة ٨,٠٠٠ سهم ، وزوج الثالثة المسيو رالي عين رئيسًا لمجلس الإدارة والعضو المنتدب ويمتلك وحده ٩٠٠ سهم نتيجة لذلك الغيت وظيفة مدير عام الشركة والذي كان يتقاضي مبلغ ٢٥٠ج.م شهريًّا، واقتصرت الإدارة على المسيو رالي، أوجد هذا الخلاف ارتباكًا وخسارةً للشركة "[١٩٣].

وعن عمل الشركة هو تجارة القطن وحلجه واستخلاص بذرته للعصر وإنتاج الزيوت،كما قامت الشركة بشراء محلات ثيودور متراكي التي عملت في نفس المجال.

لم يكن عمل الشركة داخل مصر فقط، بل امتد إلى خارجها في السودان للقيام بجميع الأشغال المتعلقة أو التابعة للشركة، ويمكنها أن تمثل شركات التأمين والمحلات التجارية وإجراء العمليات لحسابها، وشراء أو الاشتراك أو الانضمام في كل أو بعض من الشركات المصرية والأجنبية للغرض نفسه أو الاندماج فيها إذا لزم الأمر(١٩٤).

وبالرغم من اتساع هذا النشاط إلا إن الشركة حققت خسارة ثلاث مرات كما سبق وأن ذكرنا والسبب مشاكل الإدارة وتقسيم التركة التي يصاحبها أن البعض لم يحصل على حقه بالعدل، فيكون التراخي بل والأكثر من ذلك، وهو الذي يحدث الخسارة في بعض الشركات تتوقف عن العمل والإنتاج بشكل كامل.

ومثلما ارتبكت الشركة في العمل والإنتاج، ارتبكت أيضًا في تحقيق نسب التمصير المطلوبة، ففي سنة ١٩٤٧م كانت نسبة التمصير ٦٠% ومرتباتهم ٣٩,٨%، وفي سنة ١٩٤٨م، زادت إلى النسبة ٦٥,٥٣% ثم عادت وهبطت كثيرًا إلى ٥٦,٦% ونسبة المرتبات ٤٠,٨٨%(١٩٥).

ومن المهم أن نذكر كل تلك التفاصيل لمعرفة إلى أي حد كان هذا النشاط في مجمله ضارًا بمصر وشعبها أم مكسبًا لها محققًا فائدة للاقتصاد وتشغيل المصريين في تلك الوظائف والحرف، والمناخ العام والحالة السائدة اقتصاديًا وأنشطة يتحكم في توجيهها الأجانب بمختلف جنسياتهم والتي استوجبت إصدار قوانين التمصير وقراراته والتي طبقت بالتدريج حتى عام ١٩٥٢م.

ثامنًا- شركة حلج الوجه القبلي (ش.م.م):

تأخر تأسيس شركات حلج الأقطان وما يتبعها في الوجه القبلي عن الوجه البحري بسنوات طويلة، فقد أسس أول مكبس ومخزن للقطن في الوجه البحري في عام ١٨٩٨م، وأخذت تتوالى أعمال تأسيس المحالج سنة بعد أخرى حتى عام ١٩٤٦م.

وقد بلغ عددها حوالي ثلاثة وعشرين محلجًا ومكبسًا ومتجرًا وفي بعض السنوات تأسس بين شركتين وثلاث شركات في السنة الواحدة.

وفي الوجه القبلي، أسس شركة واحدة عام ١٩٣٩م والتي نحن بصدد الكتابة عنها وتفسير ذلك أن مساحة زراعة القطن في الوجه البحري أكبر بكثير عن الوجه القبلي. الذي تركز فيه زراعة قصب السكر بمساحة أكبر عن الوحة البحري. وما لذلك من علاقة بالمناخ والتربة، يضاف لهذا تركز الأجانب ورجال الإدارة في الوجه البحري عن الوجه القبلي، وقد وقع على كاهل الأجانب بجنسياتهم المختلفة، خاصة اليونانية، العبء الأكبر في تأسيس تلك المحالج والمكابس وغيرها من أنشطة اقتصادية لم يكن للمصرين بها عهد من قبل بخلاف هذا الأجانب قد تمرسوا عليها، ولهم فيها الخبرة الطويلة في تصنيع وتشغيل دواليب المحالج، ومعاصر الزيت، ومكابس بالات القطن وما يتبع ذلك من أنشطة متعددة، سبق وأن ذكرناها.

فأول مكبس ومحلج في الوجه البحري في عام ١٨٨٩م وفي الوجه القبلي ١٩٣٩م بفارق خمسين عامًا نصف قرن، وهي فترة زمنية طويلة في حساب الزمن ونشاط الإنسان، ويبدو أن هذا الفارق الزمني (نصف القرن) هو نفسه الذي يشير إلى الفارق بين الشمال والجنوب بين الوجه البحري والوجة القبلي، بين الصعيد والدلتا، فارق من حيث اهتمام الإدارات المصرية على تعاقبها زمن الاحتلال واهتمامها بالإنفاق على المشاريع العمرانية بين الاثنين، فكان نصيب الشمال في الدلتا النصيب الأكبر من إنفاق الدولة ونصيب الجنوب صعيد مصر بالنذر اليسير، وكانت تلك هي سياسة الإدارة المصرية زمن الاحتلال، وتبع ذلك الأجانب في مشاريعهم وتركزهم في الدلتا دون الجنوب صعيد مصر، بالرغم من أن حقائق التاريخ تؤكد أن الصعيد هو نبع الحضارة وقلبها وأصل المصريين وجذورهم معذرة على الإطالة؛ لأن تلك المتناقضات وعدم الانسجام بين الإنسان هنا وهناك تثير الشجن وتبعث على الحزن والأسي ، وهو ليس عن الموضوع ببعيد.

أسست شركة حليج الوجه القبلي كشركة مساهمة مصرية، في ٤ أبريل ١٩٣٦م ، وبدأت الشركة برأس المال المحدد في المرسوم بمبلغ ٦٥,٠٠٠ ج.م موزعة على عدد من الأسهم لحامله مقدارها ١٣٠٠ سهم[١٩٦]، قيمة كل سهم ٥٠ جنيهًا مصريًّا مدفوعة بالكامل، وبقي رأس المال كما هو دون تغيير حتى عام ١٩٥٠م[١٩٧]، وقع عبء تأسيس هذه الشركة في مالها وإدارتها على اليهود المقيمين في مصر والمشهورين بالجاه والثراء.

فكان على رأس مجلس الإدارة روبرت رولو، وسلفيوبينتو، واتيليو بينتو ، وأوبرتو بينتو كما شاركهم اندرية طوريل ونحمان وهؤلاء من اليهود الإيطاليين والفرنسيين ذوي الانتشار المالي والاقتصادي في أكثر الشركات المساهمة المصرية وغيرها من الأنشطة المتعددة والمختلفة[١٩٨]، ومشاركهم أيضًا أجانب وعود أقل من المصريين البكوات والباشوات وعلى رأسهم فرغلي باشا (ملك القطن) ، قد سبق الإشارة إليه.

أما عن عمل الشركة وتطوره، فكان شراء أو بناء أو استئجار وتشغيل معامل لحلج القطن بالقطر المصري وكبس الأقطان وتقديم سلفيات على بضائع ومشترى وبيع الأقطان والبذرة، ويجوز للشركة أن تشترك بأيه كيفية كانت في مشروعات من هذا القبيل، أو من شأنها أن تساعد على تحقيق غرض الشركة ولها أن تندرج فيها أو تشتريها أو تضمها إليها.

بدأت الشركة عملها في عام ١٩٣٧م كانت تمتلك ثلاثة محالج في العياط وأبي تيج وطهطا سجلت فيها ٢٥٣١٧٨ قنطار من القطن، وفي عام ١٩٣٩م اشترت الشركة محلجًا رابعًا في أبي قرقاص، فكانت الكمية المحلوجة في الأربعة محالج ٣٤٠١٩٦ قنطار، وفي عام ١٩٤١م، تمكنت الشركة بفضل احتياطها المالي تسديد جميع قيمة السندات ٥% المصدرة في أغسطس عام م١٩٤١ والبالغ قدرها ٦٥٠٠ جنيه قبل ميعاد استحقاقها[١٩٩].

وفي عام ١٩٤٢م، اشترت الشركة محلجًا آخر في البليدة، وقد بلغت الكميات المحلوجة من الأقطان في جميع محالج الشركة ٢٤١٧٨٦ قنطارًا، وفي عام ١٩٤٢/ ١٩٤٣م اضطرت الشركة إلى قفل محلجي طهطا وأبي تيج؛ بسبب تحديد مساحة المنزرع من القطن ثم باعت محلج البليده وفي نهاية موسم ١٩٤٣ /١٩٤٤م باعت محلج أبي قرقاص لشركة صناعية جديدة وغير منافسة، وظل محلجا طهطا وأبو تيج مغلقين حتي نهاية موسم ١٩٤٥/ ١٩٤٦م ، وقد عاد لمحلج أبو تيج نشاطه في موسم ١٩٤٦/١٩٤٧م ولا تملك الشركة سوى محلجي أبو تيج والعياط حتى نهاية أبريل ١٩٥٠م[٢٠٠]. وبالرغم من أن الشركة قد باعت محالج واشترت أخرى، وبالرغم من أن بيع المحالج أكثر من شرائها ولم يعد من المحالج العاملة لدى الشركة إلا محلجي العياط وأبو تيج.

بالرغم من كل ذلك إلا إن الشركة حققت أعمال حلج بكميات مرضية من المحلجين المذكورين فمن محلج العياط تم حلج ٣٨,٣٣٢,٦٧ قنطارًا مقابل ٤٥,٢٨١,٤٧ قنطارًا في العام السابق ، ومن محلج أبو تيج تم حلج ١٨٠,١٩٥,٣٨ قنطارًا مقابل ٢٠٢,٨٠١,١٦ قنطارًا في العام السابق ،وبنفس الكيفية حققت ميزانية الشركة نتائج سارة وأرباحًا طيبة ، فقد كان صافي الربح الناتج من محلجي أبو تيج والعياط ٣٠,١٤٩,٦٧٠ ج.م وبعد خصم الاستهلاكات المختلفة من مصاريف واحتياطي الضرائب واحتياطات التوسع والإضافة يكون صافي الأرباح لموسم ١٩٥١م، ١٥، ٦١٩,٥٦٠ ج.م[٢٠١].

"وقد كانت وفورات الميزانية دافعًا لأعمال التوسع والتجديد في محالج الشركة كما جاء ذلك في قرار مجلس الإدارة. " قرر مجلس الإدارة استبدال موتور محلج أبو تيج في السنة ١٩٥١م بآخر جديد الذي قد صار طلبه ضرورة من أجل توسيع المحلج حتى يقابل طلبات العملاء على الوجه المرضي، وقد روعي هذه السنة أيضًا عمل الاحتياطي لتوسيع محلج أبو تيج بمبلغ ٣٠٠٠ ج.م الذي يضاف إلى

الاحتياطي المخصص من العام الماضي وقدره ٣٧٠٠ ج.م ؛ ونظرًا لتلك المصاريف وأعمال التوسع والتجديد، فإن مجلس الإدارة قد قرر زيادة رأسمال الشركة ١٠٠,٠٠٠ ج.م"[٢٠٢].

كما قرر مجلس الإدارة في جلسة سابقة زيادة مكافآت حضور أعضاء المجلس من عشرة جنيهات عن الجلسة الواحدة إلى مبلغ إجمالي وقدره مائة جنيه مصري لكل عضو عن حضور الموسم[٢٠٣].

من العرض السابق، أصبح واضحًا أن الشركة كانت من أهم شركات حلج وكبس الأقطان في صعيد مصر، وكانت هي الشركة الوحيدة في طول الصعيد وعرضه قام على مجلس إدارتها إداره أجنبية من أهم رجال المال الأعمال من يهود مصر ومعهم بعض الأجانب والباشوات المصريين.

وشارك في ضبط وتسيير تلك الإدارة عدد من الموظفين وصل عددهم إلى ٤٠ موظفًا ١٦ منهم من ذوي الجنسيات الأجنبية، ومن العمال وجد على رأس العمل ٥٠ عاملا منهم أجنبي واحد.

وبالرغم من هذا النجاح لتلك الشركة إلا إنها هي الأخرى لم تحقق نسبة التمصير المطلوب في الموظفين، وكان الفارق فارقًا كبيرًا بين مرتبات الموظفين الأجانب الذي ظهر فيه التمييز والتحيز لهم. وكانت تلك هي مشكلة كل الشركات السابق ذكرها.

تاسعًا- شركة النيل لحلج الأقطان والشركة التجارية للأقطان:

شركة النيل لحلج الأقطان. (ش.م.م):

تأسست هذه الشركة عام ١٩٣٥م في مدينة الإسكندرية، والتي كانت مركزها الرئيس ومحل العمل والنشاط.

هذه الشركة تكاد تكون شركة أمريكية، فقد ساهم في تأسيسها شركة اندرش وكلايتون الامريكية والتي ساهمت بالجزء الأكبر من أسهم الشركة (النيل لحليج الأقطان) وظلت الشركة على ذلك طوال فترة الدراسة، فرئيس مجلس الإدارة هو المستر.أ. دافيز أمريكي الجنسية ويشاركه في الإدارة اثنان من الإنجليز وثالث سويسري، وقد دخل المجلس ثلاثة من المصريين يمثلون أرض العمل والنشاط منهم فارس بك صاروفيم ، وفهمي بك ويصا. بدأت الشركة عملها برأسمال مدفوع قيمته ٥٠,٠٠٠ ج.م ، وتطور بالزيادة حتى وصل إلى ٢٥٠,٠٠٠ ج.م[٢٠٤]. مما يدل على استمرار نشاط الشركة ونجاح أعمالها، فقد تركز نشاط الشركة في شراء إنشاء وإقامة واستثمار معامل لحلج وكبس القطن واستخراج الزيت من بذرته . ما رست أيضًا العمل في شراء وبيع وتصدير الأقطان وبذرة القطن، وقد أضافت الشركة إلى جانب هذا النشاط بيع وشراء وتصدير الحاصلات الزراعية الأخرى وأعمال السمسره ، والنقل والتخزين ، والتأمين ، والعمليات المالية المتعلقة بأي وجه كان بإنتاج وتجارة وصناعة القطن[٢٠٥].

حققت الشركة أرباحًا طوال سنوات النشاط ماعدا بداية الحرب العالمية الأولى ١٩٣٩/١٩٤٠م[٢٠٦]. لأسباب ظروف الحرب وقلة محصول القطن وقطع الاتصالات ثم ما لبثت الشركة أن عاودت أعمالها الناجحة في أعمال الحلج والكبس وزيت بذرة القطن، وحققت أرباحًا كبيرة بعد انتهاء الحرب، فقد وصل صافي الربح عام ١٩٤٥م إلى مبلغ ٦٨,٧٢٥ ج.م ، وواصل الارتفاع حتى وصلت إلى ١٧٩,٧٣٥ ج.م ربحًا صافيًا[٢٠٧].

ومن المعتاد أن الأرباح توزع على المساهمين وبعض الشركات، كانت توزع جزءًا يسير من الأرباح على المدراء وكبار الموظفين، وقد حرصت تلك الشركة على أن يكون لمدراء وموظفي الشركة نصيب بنسب مختلفة[٢٠٨]، تشجيعًا لهم على العمل ومواصلة الإنتاج بهمة ونشاط.

وبنفس الكيفية حرصت الشركة على دفع حق الدولة من حصة الأرباح التجارية والصناعية[٢٠٩]، وهذا يؤكد أن تلك الشركات مثلما كانت نافعه لأصحابها ومساهمتها، فإنها كانت كذلك لاقتصاد الدولة أرض النشاط والشركة كما استفادت العمالة المصرية بتوظيفهم في بعض الوظائف والتي كان أهمها توظيف الشركة لعدد ٢٤٧ منهم ٢٠٩ مصري والباقي من الأجانب[٢١٠].

الشركة التجارية للأقطان: (ش.م.م):

يلحق نشاط وعمل هذه الشركة بالشركة السابقة، فقد كانت مكملة لها . بالرغم من أن تلك الشركة تأسست عام ١٩٣٥م أي قبل شركة النيل للأقطان بعام واحد[٢١١]، وكان نشاطها مركزًا في تجارة القطن والمحاصيل الزراعية وعلى الأخص القطن وتوابعه وحرصت الشركة على منع المضاربات في نشاطها وأن تكون كل الأعمال مغطاه بعقود في بورصتي الإسكندرية وليفربول.

بدأت برأس مال ٦٠ج.م مكونًا من ١٢٠ سهمًا عاديًّا قيمة كل منهما ٥٠ جنيهًا مصريًّا مدفوعة بالكامل وتطور رأس المال بعد ذلك نحو الزيادة حتى قيام الحرب العالمية الثانية، فقد وضعت الشركة تحت الحراسة كدولة. من دول الأعداء[٢١٢]. ذلك لأن الشركة في أغلبها شركة إيطالية من حيث الإدارة ورأس المال، فمدير الشركة هو الإيطالي جوستاف ريلكي وباقي الموظفين من الإيطاليين، وبصفة عامة أن الشركة قد تعثرت ولم تواصل عملها بسبب قيام الحرب وخضوعها للحراسة وتوقف العمل تمامًا[٢١٣].

كانت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) كارثة كبرى حلت على العالم كله، ولم تنج مصر من أخطار وويلات تلك الحرب، والتي كان أهمها تراجع زراعة محصول القطن وما ترتب على ذلك من تأثر الصناعات القائمة عليه وأهمها حلج وكبس القطن، وتأثر بشكل أكبر الدول التي اعتبرت من أعداء

إنجلترا أو دول الحلفاء، وكان أهمها ألمانيا وإيطاليا، ومن ثم تأثرت كل أنشطة الألمان والإيطاليين في مصر بوضعها تحت الحراسة، وهو نفسه ماحدث في الحرب العالمية الأولى، فأغلقت كل الانشطة التي تتتع تلك الدولة، ووضعت تحت الحراسة واستمر ذلك حتى بعد الحرب، وعقد التسويات التي أعقبتها في الحرب الأولى (١٩١٤/١٩١٨م) والحرب العالمية الثانية كما ذكرنا.

هذا وإن حدث انتعاش من جانب آخر في الاقتصاد المصري ناتج من اعتماد إنجلترا على مصر في كثير من مواردها لتمويل جيوشها وحلفائها في الجبهة المصرية وشمال إفريقيا وما ترتب على ذلك من أن إنجلترا خرجت مديونة لمصر بمبلغ ٤٥٠ مليون جنيه حتى عام ١٩٤٥م. وانتعش الاقتصاد المصري في مختلف الزراعات ماعدا القطن، كما أنشْت الكثير من شركات المساهمة لتعويض نفص الواردات من أوروبا التي انقطعت بسبب قيام الحرب وأحداثها(٢١٤).

عاشرًا- تأسيس ثلاث شركات لحلج وكبس القطن عام ١٩٤٦م:

انتهت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥م، وكانت الحرب أهم خسائرها في مصر تراجع زراعة القطن كما ذكرنا، ومن ثم ما أن نتهت الحرب إلا ونجد تسجيل ثلاث شركات مساهمة تمارس نشاطها في حلج وكبس القطن لتواكب زيادة المساحة المزروعة، فكانت أول شركة سجلت نشاطها في عام ١٩٤٦ م، وآخر شركة سجلت لهذا النشاط قبل الحرب في عام ١٩٣٥ م. أي إن الفترة من عام ١٩٣٥م وحتى عام ١٩٤٦م ، وهي فترة إحدى عشرة سنة لم تسجل فيها شركات الحلج وكبس القطن، وهي بلا شك فترة طويلة توقف فيها إنشاء هذه الشركات للأسباب التي ذكرناها.

- أول شركة هي شركة الإسكندرية التجارية ١٩٤٦م.
- ثاني شركة هي شركة الزقازيق للأقطان والزيوت ١٩٤٦م.
- ثالث شركة هي شركة فرغلي للأقطان التجارية ١٩٤٦م.

شركة الإسكندرية التجارية (ش.م.م):

سجلت هذه الشركة نشاطها في عام ١٩٤٦م ومحل النشاط مدينة المحلة الكبري[٢١٥] ، فقد أنشأت الشركة محلجها الكبير في هذه المدينة التجارية العريقة التي شهدت تأسيس أهم وأكبر شركات الغزل والنسيج عام ١٩٢٧م، كما أنشئ في نفس المدينة الكثير من شركات الغزل والنسيج الأهلية وأنشطة أخرى كثيرة تابعة ومكملة لها. إضافة لذلك لما لهذه المدينة من مميزات الموقع والمناخ، وخبرة السكان التي تشجع على مثل هذه الصناعات خاصة أن زراعات القطن في هذا المكان من وسط الدلتا[٢١٦].

بدأت الشركة نشاطها باستثمار هذا المحلج بإمكانيات ومساحة واسعة من الأرض التي أقيم عليها المحلج والخدمات المختلفة من سكن وإدارة ومرافق.

مجلس إدارة الشركة مكون من خمسة أعضاء في عام ١٩٤٧م على رأسهم المسيو بيرون وهو يوناني الجنسية ومعه أعضاء آخرون، يوناني ، وإنجليزي ، واثنان من المصريين[٢١٧]، ونستدل علي ضخامة العمل وزيادة أطنان حلج القطن وكبسه وذلك من أعداد الموظفين والعمال الكبيرة والمتنوعة في أعمالها. فقد بلغ عدد المستخدمين ٤٩٠ مستخدم في عام ١٩٤٨م الأجانب منهم ٣٥٨ موظف، المصريون منهم عددهم ٣٥٨ والأجانب عددهم ١٣٢ أجنبي ومرتبات الأجانب أعلى بكثير من مرتبات المصريين، فنسبة مرتبات المصريين ٤٦,٢٧% رغم أن نسبتهم من العدد ٧٣,٠٦% وهذا يبين الفارق الكبير في المرتبات وتمييز الأجانب، وهذا التميز أكثر فداحةً وظلمًا عند العمال في الشركة والبالغ عددهم ٨٨٩ عامل، والعمال الأجانب عددهم ثلاثة عمال فقط والتمييز في الفرق الكبير في المرتبات والأجور[٢١٨].

الموظفون أكثرهم من اليونانيين[٢١٩] ، الذين يتقلدون المناصب الإدارية المهمة، والتي يقع عليها كل مسئولية التشغيل، مدير الشركة يوناني، ومدير آخر يوناني، ورئيس الحسابات، وخبير التأمين، ورئيس قسم المقاصة والتصدير. كل هؤلاء

من اليونانين، ومع وجود جنسيات أخرى من الإيطاليين والإنجليز(٢٢٠)، وفي عام ١٩٤٩م، توسعت الشركة في عملها وبالتالي عدد الموظفين الذي بلغ في هذا العام ٦٧٩ موظف المصريون منهم ٥٥٢ والأجانب ١٢٧ وبنفس التمييز السابق يتميز الأجانب عن المصريين في المرتبات وكافة الخدمات(٢٢١).

ونتيجة لهذا التمييز في المعاملة تقدم رئيس نقابة عمال ومستخدمي المحالج بالمحلة الكبرى بالشكوى التالية " أذكر حضراتكم أن الحكومة أصدرت قانون بتمصير الشركات الأجنبية، ونصت المادة الخامسة من هذا القانون على أن لا يقل عدد المستخدمين المصريين في الشركات المساهمه عن ٧٥% ولا تقل أجورهم عن ٦٥%، ومعلوم أن المشرع يريد من هذا القانون الإكثار من الأيدي العاملة المصرية في الشركات الأجنبية ففي محالج الأقطان الكاتب معروف والحسابي معروف والإداري معروف فأين الفنيون في شركات حلج القطن "(٢٢٢) ، والشاكي يقصد العمالة الفنية المدربة ويستطرد قائلا: "إن شركة الإسكندرية التجارية بالمحلة الكبرى عرفت المستخدمين الفنيين بمحلجها في المحلة الكبرى أن الحكومة لا تريد أن تضعهم في حساب المستخدمين، تريد أن تحرمهم من العلاوات التي نص عليها قانون تمصير الشركات بحجة أن الحكومة تعارض في ذلك، علما بأنه قد مضي على أكثرهم أكثر من ٢٣ سنة في مهنة فني حلج قطن"(٢٢٣).

وكان على تفتيش مصلحة الشركات أن يتجاوب مع هذه الشكاوى ويبحث في دفاتر الشركة والتنبيه عن المخالفات وطريقة حلها، وبالفعل حدث هذا التفتيش في ١٩٥٠/٤/٢٨م وقد جاء فيه ما يلي: " تبين بعد مراجعة بيانات الشركة أن نسبة المصريين بمجلس الإدارة هي ٢٥% وبالاطلاع على دفتر اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة تبين أن الشركة قد أختارت تعيين حسين عنان باشا والذي كان وزيرًا للزراعة في الوزارة السابقة، كما تبين أن الشركة تضلل في الكشوف وذلك بكتابة الفراشين على أنهم مستخدمون، وكذلك الخفراء والسواقون، فقد تحايلت الشركة تحايلًا مكشوفًا لاستيفاء

النسب بأن أدرجت ضمن كشوف الموظفين المصريين فئات من العمال كالخفراء وسائقي السيارات وغيرها بعد أن أطلقت على أفراد تلك الفئات تسميات جديدة كأن أطلقت على الخفير رقيب وعلى الفراش والساعي كلمة ملاحظ أو محصل"[٢٢٤].

ويتضح من هذا التقرير مدى التلاعب من الشركة وخرقهم للقوانين الصادرة لتمصير النشاط الأجنبي، فقد نص القانون في يوليو ١٩٤٧ على أن نسبة المصريين في مجلس الإدارة أن لا يقل عن ٤٠% والمستخدمين لا تقل نسبتهم عن ٧٥%، ولا تقل أجورهم عن ٦٥% من مجموع الأجور والمرتبات التي تدفعها الشركة، كذلك لا يجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠% من مجموع العمال ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجر عن ٨٠% من مجموع أجور العمال التي تدفعها الشركة[٢٢٥].

والملاحظ أن مصلحة الشركات بواسطة مفتشيها، قد بذلك جهودًا كبيرة في تعقب هذه الشركات بالتفتيش عليها من أجل تطبيق قوانين التمصير، وأن يكون للمصريين دور أو نصيب في هذه الأعمال التي يقع نشاطها في أرض الوطن وحتى لا يشعرون بالغربة وعدم حصولهم على حقوقهم وسط هذا المناخ والجو الأجنبي الذي ساد مصر في كل أنشطتها زمن الاحتلال الإنجليزي للبلاد.

شركة الزقازيق للأقطان والزيوت (ش.م.م):

تأسست هذه الشركة بالمرسوم الصادر في ١٩٤٦/٥/٢٢م برأسمال قيمته ٢٠٠,٠٠٠ ج.م الموزعة على ٥٠,٠٠٠ سهم وقيمة السهم أربعة جنيهات وتركز نشاط الشركة على حلج الأقطان والتجار فيها وكل توابعها، وفي مدينة الزقازيق أعضاء مجلس الإدارة جميعهم من المصريين بنسبة ١٠٠% وعمل رئيس مجلس الإدارة مؤسس الشركة عبد العزيز رضوان باشا[٢٢٦]. مثلما كانت تلك الشركة المصرية خالصة في إدارتها كانت كذلك مصرية مطبقة لقوانين الشركات، الموظفون بلغ عددهم ٩٥ موظفًا، المصريون عددهم ٩١ ولم يكن بينهم إلا خمسة أجانب في أعمال مطلوبة، والعمال بلغ عددهم ١٨٨ عامل، وجميعهم من المصريين[٢٢٧].

شركة فرغلي للأقطان والأعمال المالية (ش.م.م):

تأسست هذه الشركة في أبريل ١٩٤٦م برأسمال ٢ مليون جنيه مصري، ونشاط الشركة تجارة الأقطان بالشراء والبيع، وحلج القطن وتنقيته وكبسه وعصر بذرته[٢٢٨].

مجلس إدارة الشركة على رأسها محمد فرغلي باشا (ملك القطن) السابق ذكره[٢٢٩] ، وهو أحسن وأفضل رجال المال والأعمال المصريين، الذي تاجر في القطن المصري وتعامل معه في كل مراحلة من زراعته مرورًا بجنيه، ثم حلجه وكبسه وصناعة الزيوت من بذرته وتصديره[٢٣٠] ، ومن أعضاء مجلس الإدارة على راسل ، محمد فرغلي وأخوه علي أحمد فرغلي ، وثلاثةٌ من الباشوات المصريين يضاف إليهم اثنان من الأجانب وآخر من الأجانب المصريين[٢٣١].

والمدهش في هذه الشركة الوطنية أنها لم تحقق نسبة التمصير المطوبة في وظائفها، فقد بلغ عددهم ١٩٣ موظف الأجانب عددهم ٧٠ والمصريين عددهم ١٢٣، نسبة المصريين إلي الأجانب من حيث العدد ٦٣,٧% وهي أقل بكثير من النسبة المطلوبة والتي يجب أن لا تقل ٧٥%، كما أن مرتبات المصريين نسبتها ٦٥,٣% وهي أيضًا أقل بكثير من النسبة المطلوبة لمرتبات الموظفين المصريين والتي لا يجب أن تقل أجورهم عن ٦٥%[٢٣٢].

ولا نشكك في وطنية فرغلي باشا وحرصه على التمصير وحبه للمصريين من بني جلدته. إلا إن الأمور والنظر إلى تلك الشركة يكون من زوايا وأبعاد مختلفة أولها أن تأسيسها جاء بعد الحرب مباشرة وبعد انقطاع دام إحدى عشرة سنة لم تؤسس فيها شركة الحلج وكبس الأقطان، وكان المهم النظر إلى مداومة النشاط والتغلب على الأنشطة الاقتصادية الأجنبية المماثلة في نفس العمل والنشاط ، كما إن شركة فرغلي باشا هي آخر الشركات التي أسست لحلج وكبس القطن حتى نهاية فترة الدراسة.

خاتمة:

تابعنا الصفحات السابقة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في مصر والتي حددناها بالفترة من عام ١٨٩٤م وحتى عام ١٩٥٢م. البداية عام ١٨٩٤م وهي السنة التي أسس فيها أول تلك الأنشطة وهو شركة المكابس والمخازن العمومية والنهاية عام ١٩٥٢ م، وهي السنة التي شهدت قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م والمتغيرات الكثيرة التي أعقبتها والتي منها الشركات محل الدراسة.

أهمية تلك الدراسة في تتبع هذا النشاط الاقتصادي المهم والذي ساهم في بناء بعض من جوانب الاقتصاد المصري المبني على زراعة القطن وجني محصوله. ومحصول القطن كانت بدايته مع الوالي محمد علي باشا وزادت أهميته مع الاحتلال الإنجليزي لمصر (١٨٨٢/١٩٥٢م)، فقد ركز الاحتلال على زراعة القطن وجعل مصر مزرعة له لتمويل الصناعات القائمة عليه في إنجلترا.

وتأتي بداية التعامل مع محصول القطن بعد جنيه بفرزه وفصل البذرة من شعيرات القطن ثم تنظيفه وكبسه في بالات لتصنيعه أو تصديره.

كانت عملية فصل البذرة تتم يدويًّا في عملية شاقة تستغرق الوقت الطويل والجهد المضني وانتبه الوالي محمد علي لأهمية القطن فزادت مساحة زراعته، وأنشئ أربعة محالج لفصل بذرة القطن كانت تدار في البداية بطرق بدائية مستخدمة الثيران ثم تطورت واستخدمت الطرق الميكانيكية لتشغيلها.

وجاء التطور الأكبر مع الاحتلال الإنجليزي الذي طور من معدات ودواليب الحلج مستفيدًا من الأجانب وخاصة من اليونانين الذين هم أكثر الأجانب دراية وخبرة بهذه الصنعة الضرورية واللازمة لزراعة القطن، وشهدت فترة الاحتلال إنشاء ما يقرب عن ثلاثة وعشرين محلجًا ومكبسًا للقطن، وهي التي أمكن حصرها وتتبعها من سجلات الشركات المساهمة ومحافظ مصلحة الشركات، سجلت تلك الشركات نشاطها

في مصر كشركات مساهمة مصرية، ماعدا شركة واحدة سجلت أوراقها في إنجلترا كشركة إنجليزية.

وهذه الشركات جميعها كادت أن تكون أجنبية خالصة وتسجيلها كمساهمة مصريه على أن أرض النشاط في مصر، ومن ثم فإن رؤوس أموالها ومساهميها أجانب من مختلف دول أوربا. وكذلك مجلس الإدارة والمدراء وباقي الموظفين وحتى العمالة غير الفنية فقد كان منهم أجانب ولكن بأعداد أقل.

ساهم قلة من المصريين والمتمصرين في رؤوس الأموال والوظائف وجاءت تلك المشاركة في بدايتها ضعيفة جدًّا، وأخذت تزداد وتيرتها مع تصاعد مطالب التمصير بعد ثورة ١٩١٩ وظهور طلعت حرب باشا الذي أنشأ بنك مصر وشركاته للإسراع بتمصير قطاعات الاقتصاد المصري وفروعه.

وظهرت قوانين وتشريعات تحدد قواعد ونسب التمصير وآلياته، وكان أهمها القانون رقم (١٣٨) لسنة ١٩٤٧م، وحدد القانون نسب المصريين في رأس المال ومجلس الإدارة والوظائف بمختلف درجاتها والعمالة المختلفة. وكانت أهم آليات تطبيق هذا القانون إنشاء مصلحة الشركات بأجهزتها المتعددة والتي قامت بأعمال التفتيش على تلك الشركات بانتظام لمتابعة تنفيذ القانون بالجدية المطلوبة مع عقوبات حددها القانون للشركات المخالفة.

وعلى أرض الواقع ومن متابعتنا لتقارير التفتيش بسجلات مصلحة الشركات، تبين أن كل تلك الشركات خالفت القانون ولم نجد شركة واحدة نفذت بنوده، واتخذت في ذلك سبل كثيرة للمراوغة والتلاعب وعدم التنفيذ، وقد ذكرنا الكثير منها في صفحات تلك الدراسة، ولم نجد إلا شركة واحدة هي شركة عبد العزيز باشا رضوان والتي أسست عام ١٩٤٦م طبقت تلك الشركة القانون وتمصير العمل بدرجة تكاد تكون كاملة، حتى شركة فرغلي باشا (ملك القطن) والتي أسست عام ١٩٤٦م، وهي الأخرى تلاعبت بالقانون ولم تنفذ مواده كاملة.

ولكي يكون هذا النقد موضوعيًا بدرجة كبيرة علينا أن نذكر أن هذه الأعمال الصناعية والفنية في حلج القطن وكبسه، لم يكن للمصريين بها عهد من قبل، نشاطهم الكامل زراعة الأرض واستثمار أموالهم فيها، ولم يساعد الاحتلال أو يشجع المصريين على مثل تلك الأعمال حتى تظل مصر ومن فيها مزرعة لقطنهم، وحاصلاتهم الزراعية ، وفي آخر سنوات الدراسة وبعد توالي أعمال التمصير وتشجيع طلعت حرب بدأ دخول المصريين هذا النشاط والمشاركة في رأس ماله.

كان اليونانيون بالذات هم العنصر الفاعل والمسيطر على محالج القطن وكبسه وحتى تجارته وتصديره أن اليونانيين جالية تمثل العدد الأكبر للأجانب في مصر . والأكثر انتشارًا وتواجدًا حتى في الريف المصري انتشر أفراد الجالية اليونانية، وكانوا الأقرب للمصريين، والأكثر تقبلًا لعاداتهم وتقاليدهم بل المصاهرة معهم في كثير من مدن مصر وقراها. والجالية الثانية التي يمكن أن نقول أنها شاركت اليونانين في هذا النشاط هي الجالية الإيطالية، ثم الإنجليز والفرنسين بدرجات أقل ، أما من المشاركة في رأس المال كان أغلبه إنجليزيًا ومن باقي دول أوربا وحتى من أمريكا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

نشاط هذه الشركات حلج القطن وكبسه وعصر بذرته وتهيئه كل تلك العمليات للتجارة والتسويق بالتصدير للخارج، وفي الغالب إلى إنجلترا، وفي الداخل كان لمصر والمصريين نصيب من هذا النشاط، الذي واكبه إنشاء بعض مغازل النسيج ومصانعه التي كانت بداية محدودة ثم زادت أعدادها في بعض من مدن مصر الرئيسة وعواصم الأقاليم، وكانت هذه الأنشطة داخل مصر بعضها أجنبي والآخر برأس مال مشترك، وحتى الوطنية منها والتي أسسها طلعت حرب شارك فيها بعض الأجانب والمستثمرين وكان ذلك ضروريًا ولازمًا للخبرة والدراية عند دخول هؤلاء والتي تكون ضامنا لنجاح العمل واستمراره.

بعض محالج القطن وكبسه كانت كبيرة في رأس مالها كثيرة في أعداد عمالتها غزيرة الإنتاج وتتدرج إلى محالج ومكابس متوسطة ثم صغيرة، كما شملت كل أنحاء مصر في الدلتا أما في الصعيد، فلم تكن هناك إلا شركة واحدة يتبعها محالج في بعض عواصم الصعيد ومدنه، وكان من الطبيعي أن تقل أعمال وكميات حلج القطن في المواسم التي تقل فيها زراعته، كما حدث في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وتزداد في موسم الزاوج ولطلب المتزايد على محصول القطن وبذرته، وكان هذا هو السائد في أغلب سنوات الدراسة.

كانت هناك أنشطة تابعة لتلك المحالج شاركت في صناعتها وتغذية إنتاجها من ذلك صناعة الزيوت وكانت من أهم الأنشطة الناتجة عن حلج وكبس القطن خاصة أن زيوت بذرة القطن من أفضل وأفيد أنواع الزيوت والتي عليها الإقبال الكبير والتوزيع الواسع داخل مصر وخارجها يلي ذلك المسلي الصناعي، والمصابن، أي مصانع الصابون وكانت هي الأخرى من أهم الصناعات واسعة الانتشار، المواد الكيماوية، الأعلاف ثم الكسب المصنوع من بعض القشور وهو علف للماشية حتى صناعة الصفيح والمسامير من الصناعات التي كانت من أقسام مصانع الإسكندرية وكفر الزيات التابعة لشركة أقطان كفر الزيات.

كانت تلك أنشطة واسعة ناتجة عن محالج القطن وكبس بذرته أحدثت رواجًا وفائدة للاقتصاد المصري بكل فروعه وخلق طبقة وفئة من التجارة والتجار التي كانت ميدانًا وعملا للمصريين أفرادًا وجماعات.

والسؤال المهم: إلى أي حد ساهمت رؤوس أموال تلك الشركات والأرباح الناتجة عنها في دعم الاقتصاد المصري والدخل القومي؟

الإجابة المباشرة أن الاقتصاد المصري وموازنة الدولة من المؤكد أنها استفادت بشكل أو بآخر من معاملات تلك الشركات المالية وعمالة العمال المصريين وإنفاق القائمين على أمر تلك الشركات من الأجانب والمتمصرين، والأهم الضرائب

المختلفة المتعددة التي حرصت تلك الشركات على دفعها للدولة صاحبة النشاط وأرض العمل. (وكما ذكرنا في الدراسة) أن الشركات كانت من أول أولوياتها خصم الضرائب من الأرباح ولأن تلك الشركات شركات حققت أرباحًا مجزية ومن ثم سددت الضرائب عنها وسجل ذلك في دفاترها وميزانياتها السنوية.

ولا يقل عن ذلك أهمية أن نكمل ونؤكد أن الجزء الأكبر من أرباح تلك الشركات كان يصدر لحملة الأسهم من المساهمين والمقيمين في الأغلب الأعم خارج مصر، وكانت مبالغ تلك الأرباح في جملتها مبالغ ، وفي تصديرها لحملة الأسهم يمثل ذلك خروج هذه المكاسب من مصر لتستفيد منها دولًا أجنبةً، وهو أمر طبيعي ومن حق هؤلاء المساهمين وأصحاب العمل حصولهم على حقوقهم وأرباح الأموال التي وظفوها في تلك الأنشطة التي حققت لهم أرباحًا مجزية.

مجمل الدراسة وخاتمتها تؤكد أنه نشاط من أكبر الأنشطة وأفيدها التي شهدتها مصر من بدايتها وحتى عام ١٩٥٢م، وكان لها ما لها وعليها ما عليها من أوجه مختلفة بين سلب وإيجاب وهو ما يمكن متابعته في صفحات الدراسة المقدمة.

middleeast2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

الهوامش

(١) الفلاحة ، العدد الأول ، يناير، فبراير ١٩٤٠م ، مجلة زراعية اقتصادية ، محلة القافلة، القطن، قطن ١٠٠% مجلة ثقافية تصدر كل شهرين القطن https://qafi/ah.com/ar/

(2) A.E. Crouchley, M.A. The Economic development of Modern Egypt, p.62.

(3) Crouchey,op.Cit , p.55-56

(٤) حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، ط١، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ،١٩٦٢م ، ص١٥٤.

(٥) عبد الرحمن الرافعي ،عصر محمد علي ، ط٥ ، دار المعارف ١٩٨٩م ، ص٤٩٦.

(٦) عباس الأول ابن طوسون بن محمد علي ، راجع – عبد الرحمن الرافعي ،عصر إسماعيل، ط٤ ، جـ١ ، دار المعارف ١٩٨٧، ص١٥.

(٧) عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، ط٤ ، جـ ٢ ، دار المعارف ١٩٨٧م ، ص ص١٦– ٢٩١.

(٨) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩، ط٣، جـ٢ ، دار المعارف ، ١٩٨٨م ، ص ص ٢٧٢ –٢٧٥.

(٩) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي ، المجلد الثالث، العدد الثالث، سنة١٩٥٠، ص ١٨.

(١٠) البنك الأهلي المصري ١٨٩٨– ١٩٤٨م ، مطبعة البنك الأهلي ، ص ص ٣٦– ٧٨.

(١١) تقرير كرومر عن مالية مصر وإدارتها وحالتها وتقدم الإصلاح فيها سنة ١٨٩٩م، التقرير ترجمة المقطم ، ١٩٠٠م ، ص٤.

(١٢) راجع تقارير سنة ١٩٠٤م ، ص ص١٦_١٧ ، وتقرير سنة ١٩٠٦م ، طباعة المقطم ص ص ٧٥–٧٧.

(١٣) راجع – تقارير غورست ص ص ٣٩–٤١ ، وكتشنر ، طباعة المقطم ، ص ص٤٢– ٤٣.

(14) Murray, Ashort memoir of Mohamed Ali, p.55.

(15) Crouchley, The Investment of Foreign Capital In Egyptian Companies and public Debt, pp. S-6, Cairo, 1936.

(16) Crouchley ,op.cit, pp. 8-10.

(١٧) راجع . الوقائع المصرية ، العدد ٥٠٢ ، ١٨٧٣/٤/٨م.
الوقائع المصرية ، العدد ٧٨١ ، ١٨٧٨/١٠/١٣م.

صالح رمضان محمود ، الجاليات الأجنبية في مصر في القرن التاسع عشر ،١٨٠١/١٨٨٢م ص ص ١١-١٢.

(١٨) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ،الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري ١٨٨٢/١٩٢٢م جـ١ التحديد القانوني للأجانب وأثرهم الاقتصادي والسياسي ص ص ٦٣-٦٥.

(١٩) تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٣٧، جـ٢ ، ص٢٦٢.

(٢٠) التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧، جـ ٢،ص٣٨٤.

(٢١) نبيل عبد الحميد النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري ، ١٩٢٢/١٩٥٢م ، القاهرة، ص ص ٤٢-

(٢٢) نبيل عبد الحميد،الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري ١٨٨٢/١٩٢٢م ، جـ٢ ، الآثار الاجتماعية ،راجع جداول ص ص ٢٩١-٢٩٧.

(٢٣) – راجع Crouchley,op.Cit, p.28.

Cromer, Modern Egypt , P.654.

(٢٤) – راجع صبحي وحيده ، في أصول المسألة المصرية ، ص ص ٢٨٣-٢٨٥.

(٢٥) تقرير القنصل الإنجليزي كامبل ، سنة ١٩٤٠م ، ص٧٥٩.

نقلا عن: حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ص ١٨٥-١٨٦.

(٢٦) نفسه ، صـ ١٨٧.

(٢٧) مجلة القافلة ، مرجع سابق،ص٣-٤.

(٢٨) نفسه.

(٢٩) الفلاحة ، العدد الرابع ، المرجع السابق، ١٩٤٠م

(٣٠) محلج القطن، ويكيبديا. https://Har.wikipedia.org/wiki/

(٣١) القافلة ، المرجع السابق ، ص٤.

(٣٢) محلج القطن ، المرجع السابق.

(٣٣) نفسه

(34) Bockground on the Cotton gin.(htt://inventors. About.com/od/castart inventions/a/cotton-gin.Retrieved 2011-10-22)

الطن = ١٠١٦ كجم، القنطار = ١٤٣.٨ كجم

(٣٥) تجربة الصناعة التي أقامها محمد علي انتهت في آخر أيامه بالفشل لأسباب كان منها نظام الاحتكار إضافةً إلى أسباب تتعلق بثقافة المجتمع وأحواله الاجتماعية والمهنية وأنها صناعة لم تقو على منافسة نظيرتها الأجنبية ،راجع – الرافعي عصر محمد علي ص ص ٤٩٩-٥٠٧، حسين خلاف ، المرجع السابق ص ص١٨٥-١٨٧.

(٣٦) راجع Crouchley, op.cit, p.179.–

أمين عز الدين ، نشوء الطبقة العاملة المصرية ، مجلة الطليعة ،العدد الخامس ، أول مايو ١٩٦٥م ، ص ٢٥-٢٦.

(37) Crouchley ,op.Cit, p.7-8.

(٣٨) محمد رشدي 'التطور الاقتصادي في مصر، المرجع السابق ، ص٢٠٣.

(٣٩) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩،ط٣، دار المعارف ، ١٩٨٨، ص ٣١١.

(٤٠) راجع – زكي محمد شبانة ، العلاقة السعرية بين القطن المصري والأقطان العالمية الأخرى ، صـ ١٥٦ والصفحات التالية.

بحوث وتوصيات مؤتمر الاقتصاد الزراعي الأول ، المنعقد بدار الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء بالقاهرة ، من ٢٨/٢٤ مارس ١٩٥٢م.

المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الريفية والكبري في مصر، الأنجلو مصرية ، ١٩٥٢م.

البنك الأهلي المصري ١٨٩٨ – ١٩٤٨م ص ص ٨٦-٨٩.

(٤١) مجلة القافلة ، القطن، المرجع السابق.

(٤٢) الدستور ، داخل أول محلج مطور للقطن بالفيوم ، ٢٠١٩/٧/٢٠م.

(٤٣) فيديو وصور اقدم ماكينه حلج أقطان في العالم تعمل بمصر منذ ١٢٧ عاما اليوم السابع ٢٠١٩/٧/٨م.

(٤٤) راجع – الدستور ،٢٠١٩/٧/٢٠م

القافلة ، المرجع السابق.

(٤٥) قطن ،ويكيبيديا ، المرجع السابق.

(٤٦) خصائص بعض المواد المستخدمة في صناعة الأعلاف

Over Seas group. Ar.wikipedia.org/wiki/

(٤٧) قطن ،ويكيبيديا ، المرجع السابق.

(٤٨) القافلة ، المرجع السابق.

(٤٩) راجع – إحصاء المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيس في مصر يونية ١٩٤٢م. ص ص ٤٢٨-٤٣٠-٧٣٥-٧٤١-٧٨٤، وزارة المالية مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، المطبعة الأميرية ١٩٤٢م.

إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيس في مصر، يونيو ١٩٤٩/١٩٥٠م، ص ص ٣٥٢-٣٨٥.

نبيل عبد الحميد، النشاط الاقتصادي واثره في المجتمع المصري ١٩٢٢/١٩٥٢م، سجلات محافظ مصلحة الشركات، شركات حلج وكبس القطن ، ص٤٨٨.

(٥٠) – راجع Crouchley, op.Cit, pp.114-115.

(٥١) يونس نحاس ، القطن خمسين عامًا، دار النيل للطباعة ، ١٩٥٤م، صفحات مختلفه
Crouchley, op.cit, pp.176-177

(٥٢) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، السابق ذكره ،ص٤٦٤.

(٥٣) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩م ، السابق ذكره ، ص٣٧٨.

(٥٤) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، السابق ذكره ، ص٤٦٤.

(٥٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم (٦٦) ، ملف ١٨٢-٣/٦ ط ،ص١٦٥.

(٥٦) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص ٣٨٠.

(٥٧) مصلحة الشركات، نفس المحفظة والملف ، ص ٢٦٠-٢٦١.

(٥٨) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص ٣٧٨-٣٧٩.

(٥٩) مصلحة الشركات، نفس المحفظة والملف ، ص١٦٥.

(٦٠) مصلحة الشركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص ٣٧٩.

(٦١) مصلحة الشركات، نفس المحفظة والملف ، ص ٢٦١.

(٦٢) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ،ص ص ٤٦٦-٤٦٧.

(٦٣) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢/١٩٥٠ صـ ٣٨٠

(٦٤) نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٤٣٦- ٤٣٧.

(٦٥) ملحق الوقائع المصرية ، ٢٩ ديسمبر ١٩٤٧م.

(٦٦) مصلحة الشركات، نفس المحفظة والملف، مجلس الدولة، ص ٥٦.

(٦٧) مصلحة الشركات، نفس المحفظة والملف، مجلس الدولة، ص ٥٢.

(٦٨) مصلحة الشركات، نفس المحفظة والملف، مجلس الدولة، ص ٢٣٥.

(٦٩) مصلحة الشركات، نفس المحفظة والملف، مجلس الدولة، ص ٢٧٠-٢٧١.

(٧٠) راجع - إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص ٤٣١.
راجع - مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٥) ، ملف ١٨٢ -٥/ ٩٣جـ٢ ، ص ص١١-٣٦٠.

(٧١) مصلحة الشركات، محفظة رقم (١٦٥) ، نفس الملف ، ص ص ٣٦٠-٣٦١.

(٧٢) مصلحة الشركات، محفظة رقم (٦٧) ، ملف ٢٨٢- ٩/٣ حـ ١، ص١٦٠.

(٧٣) راجع - مصلحة الشركات، نفس المحفظة والملف، ص ٤٩-٧٢.
إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص ٤٦٠ - ٤٦١.

(٧٤) ملحق الوقائع المصرية، العدد ٣٣ ، ١٩٢٥/٣/٢٣م.

(٧٥) مصلحة الشركات، محفظة رقم (٦٨) ، ملف ١٨٢ ١٠٢/٣ حـ ،١ ص١٠.

(٧٦) شركة أقطان كفر الزيات ،الميزانية وتقرير مجلس الادارة ، كتيب بدون ترقيم ، مطبعة النجاح ،الإسكندرية ، ١٩٥١م.

(٧٧) مصلحة الشركات ،٣٠(أ) وزارة التجارة والصناعة ، محفظة رقم (٦١) ، شركة أقطان كفر الزيات (ش. م.م) ، ملف ١٨٢-٣/١٠ جـ ١، ص٣٤.

(٧٨) شركة أقطان كفر الزيات. الميزانية وتقرير مجلس الإدارة

(٧٩) مصلحة الشركات، نفس المحفظة والملف ، ص ١٢٣.

(٨٠) شركة أقطان كفر الزيات ، الميزانية والتقرير ، المصد السابق.

(٨١) مصلحة الشركات، نفس المحفظة والملف ، ص١٢٣.

(٨٢) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص ٣٥٢.

(٨٣) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف، ص ٣٤.

(٨٤) شركة أقطان كفر الزيات.

(٨٥) إحصاء شركات المساهمة ، ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص٣٥٢.

(٨٦) شركة أقطان كفر الزيات.

(٨٧) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص ٤٢٩.

(٨٨) شركة أقطان كفر الزيات.

(٨٩) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص ٤٢٨.

(٩٠) شركة أقطان كفر الزيات.

(٩١) نفســــــه

(٩٢) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص ٤٢٩-٤٣٠.
إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص ٣٥٣-٣٥٤.

(٩٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم (٦١)، نفس الملف ، ص١٢٢.

(٩٤) شركة أقطان كفر الزيات

(٩٥) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ،ص ١٢٦.

(٩٦) المعرفة. https://m.aarefa.org

(٩٧) راجع – إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م، ص ص ٦١٥، ٦١٩، ٦٨٤،٧٣٢، ٨٩٦
إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص ص ٥٥٧، ٦١٧، ٦٥٧.

(٩٨) شركة أقطان كفر الزيات ، سبق ذكره

(٩٩) مصلحة الشركات ، محفظة رقم (٦١) ، نفس الملف جـ١، ص ٣٢-٣٣.

(١٠٠) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ، ص ٢٩-٣١.

(١٠١) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف، ص١٩٩-٢٠٠، قرار التفتيش في ١٩٥٠/٢/٧م.

(١٠٢) مصلحة الشركات، نفس المحفظة والملف، ص ٢٠٣.

(١٠٣) نفس المحفظة والملف، ص ٢٠٩- ٢١٠.

(١٠٤) نفس المحفظة والملف ، ص١٤٠.
(١٠٥) نفس المحفظة والملف ، ص١٤٢.
(١٠٦) نفس المحفظة والملف جـ٢، ص ١٥٩-١٦٠.
(١٠٧) شركة أقطان كفر الزيات ، سبق ذكره.
(١٠٨) نفسه.
(١٠٩) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص ٣٥٣-٣٥٤.
(١١٠) شركة أقطان كفر الزيات ، سبق ذكره.
(١١١) – راجع إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢، ص ٤٣٦.
راجع إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩م ، ص ٣٥٥.
مصلحة الشركات، محفظة رقم (٥٨)، شركة حلاجي الأقطان المصرية ليمتد ، ملف رقم ١٨٢-٣/٥٧٦حـ٢، ص ٣٧.
(١١٢) – راجع رأس المال في الصفحات السابقة.
(١١٣) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص ٤٣٥.
(١١٤) نفسه
(١١٥) نبيل عبد الحميد النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري١٩٢٢-١٩٥٢م، المرجع السابق ، ص ص ٨٠-٩٠.
(116) The Associated Cotton Ginners of Egypt , Ltd Report and Accounts , 1952-1953, P Imp, Al- Bassir
(١١٧) مصلحة الشركات، محفظة رقم (٨٥)، رقم الملف ١٨٢-٣/٥٧٦حـ٢.
Report and Account, Op.Cit.
(١١٨) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/٥٠م ، ص ٣٥٥.
(١١٩) Report and Account, Op.Cit.
(١٢٠) Ibid.
(١٢١) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ، والملف حـ١، ص ٧٤.
(١٢٢) Report and Account, Op.Cit.
(١٢٣) Ibid _____
(١٢٤) Ibid _____
(١٢٥) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف حـ٢، ص ٣٧.
(١٢٦) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص٤٣٧.
(١٢٧) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص ٣٥٦.
(١٢٨) راجع إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص٤٣٧.

راجع إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص٣٥٦.

(١٢٩) راجع مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف حـ١، ص٢٠.

(١٣٠) راجع إحصاء شركات المساهمة المصرية ١٩٤٢م ،ص ٤٣٧.

راجع إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص ٣٥٦.

(١٣١) محمد أحمد فرغلي (١٩٠١-١٩٨٧م) ملك القطن: ينتمي فرغلي باشا لأسرة ثرية من أصول أسيوطيه ولد بمدينة الإسكندرية وتعلم في أرقى مدارسها، كلية فيكتوريا وواصل تعليمه في لندن ، وعاد إلى مصر ليكون من أهم رجال الأعمال، فقد كان وكيلًا للبورصة، واشتغل بتجارة القطن وكون شركة كبرى للأقطان، كان هو المصدر الأول للقطن المصري، تعرض فرغلي باشا للكثير من الأزمات إلا إنه تخطاها جميعا ، وفرض عليه التأميم بعد الثورة الذي حد من نشاطه ، وصادر ثروته التي كونها قبل ثورة ١٩٥٢م.

راجع محمد أحمد فرغلي ، عشت حياتي بين هؤلاء.

إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص ٤٣٥.

(١٣٢) أسطفان باسيلي (١٩٠٠- ١٩٩٠م): محامي وعضو مجلس النواب المصري في الخمسينات وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد ووكيل نقابة المحامين من ١٩٤٩م وحتى عام ١٩٨٩م، وعضو ومؤسس اتحاد المحامين العرب، عضو المجلس الأعلى للأقباط الأرثوذكس، تخرج باسيلي من كلية الحقوق عام ١٩٢٠م، منحه الملك فاروق رتبة الباكوية عام ١٩٥٠م.

راجع ويكبيديا /ar.wikipedia.org/wiki

(١٣٣) مصلحة الشركات ، محفظة (٥٨) ، نفس الملف حـ ١، ص ٦٧-٦٨.

(١٣٤) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ، ص ٥٥-٥٧.

(١٣٥) مصلحة الشركات، نفس محفظة والملف ، ص٩-١٢.

(١٣٦) نفسه ، ص٩.

(١٣٧) مصلحة الشركات ، نفس محفظة والملف ، ص ١٥-١٨.

(١٣٨) مصلحة الشركات ، نفس محفظة والملف ، ص١٢.

(١٣٩) نفس محفظة والملف حـ١، ص٢.

(١٤٠) الجريدة الرسمية ، العدد ١١٢، ٤ أكتوبر ١٩١٣م.

(١٤١) مصلحة الشركات، محفظة رقم (٦٢) ، ملف ١٨٢-٦١/٣حـ١، ص٤٦.

الجريده الرسمية ، العدد السابق.

(١٤٢) إحصاء الشركات المصرية ١٩٤٢م ، ص ٤٣٨.

(١٤٣) Crouchley, The Investment of Foreign Capital In Egyptian Companies and public Debt, P.178-180.

(١٤٤) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص ٤٣٨.

(١٤٥) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م، ص ٣٥٧.

(١٤٦) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص ٤٤٠.

(١٤٧) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص ٣٥٦.

(١٤٨) The National gining Campany of Egypt ,Report of the Directors, For the financial year ended Mars , 31st ,1951.

مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف.

(١٤٩) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص٤٣٨.

إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص ٣٥٧.

مصلحة الشركات. نفس المحفظة والملف ، ص ٢١-٢٣.

(١٥٠) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ، ص ٢٤.

(١٥١) نفسه

(١٥٢) نفسه ، ص ٢٠- ٢٤.

(١٥٣) ١٩٤٨م هو عام قيام دولة إسرائيل وهو الحدث الذي هز اليهود في مصر هزًّا عنيفًا وأقر على وجودهم ، وأصبح هناك عداء مع الصهيونيين منهم؛ لأنهم شاركوا في اغتصاب دولة فلسطين العربية ، وتشريد سكانها الأصليين.

(١٥٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم (٨٥) شركة التصدير الشرقية المساهمة، ملف ١٨٢-٧٩/٣ حـ١، ص ص١٢٤- ١٣٧.

(١٥٥) نفسه ، ص ١١٥.

(١٥٦) نفسه ، ص ١٦.

(١٥٧) نبيل عبد الحميد ، اليهود في مصر الاقتصادية والاجتماعية ، ط٢، حـ٢ ، ٢٠٠٤م ، ص ص ٤٥- ٦٦.

(١٥٨) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف السابق ، ص٤٧ – ٤٨.

(١٥٩) مصلحة الشركات ، محفظة رقم (٦٩)، شركة معامل الحلج والزيت المتحدة ، ملف ١٨٢-٩٢/٣حـ١ ، ص٢٠٥.

(١٦٠) نفس المحفظة والملف ، ص ١٥٧.

(١٦١) نفس المحفظة والملف ، ص ١٩٤.

(١٦٢) تواجد في هذا المركز كثير من اليهود ولهم فيها حارة عرفت بحارة اليهود، وقد رحل اليهود من ميت غمر والمنصورة بالتدريج، بعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨م . والتي هزت حياتهم، وتتابع هذا الرحيل على امتداد السنوات التالية، حتى خلت منهم تماما ورحلوا جميعًا.

(١٦٣) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ،ص.١٩٥

(١٦٤) بنك مصر، الثمرة الاقتصادية السنة الثانية ، العدد الأول ،مارس ١٩٥٧، ص٣.

(١٦٥) ملحق الوقائع المصرية ، العدد (٣٢) ، ١٣/٤/١٩٢٠م.
نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص٩٣.
(١٦٦) بنك مصر، اليوبيل الذهبي ١٩٢٠/١٩٧٠ م ، ص ٣٦.
(١٦٧) نبيل عبد الحميد، مرجع سابق ، ص ص ٩٤-٩٦.
(١٦٨) حسن راشد جرانه ،نحو تمصير الشركات المساهمة، ص ص ٩-١٠
(١٦٩) راجع – البنك الأهلي المصري ١٨٩٨/١٩٤٨ صـ ٦٩
(١٧٠) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص ٨٧٨.
(١٧١) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص ٣٦٩.
(١٧٢) نفسه ، ص ٣٧٠.
(١٧٣) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢، ص ٨٨١.
(١٧٤) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص ٣٧١.
(١٧٥) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص ٨٧٨.
(١٧٦) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص ٣٦٩.
(١٧٧) مصلحة الشركات ، محفظة رقم (٥٧)، شركة مصر لحلج الأقطان، ملف ١٨٢٠-٩٨ حـ١، ص ٥٥.
(١٧٨) مصلحة الشركات ، محفظة رقم (٥٥)، شركة الغربية للحلج، ملف ١٨٢٠-٣ /١١٧ حـ٢ ، ص ١٣٤.
(١٧٩) راجع – إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص ٤٥٤-٤٥٥.
(١٨٠) عائلة رولو:عائله يهودية استثمرت اموالها في مصر بمختلف الانشطة.
راجع – نبيل عبد الحميد ، اليهود في مصر ١٩٤٧- ١٩٥٦م،المرجع السابق ،جـ٣،ص٧٣.
شركات المساهمة ١٩٤٢ ، ص ٤٥٤.
(١٨١) راجع – مصلحة الشركات، نفس المحفظة والملف حـ٢، ص ١٣٣-١٣٤.
إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩-١٩٥٠م ، ص ٣٦٣ .
مختلف صفحات ما ذكر في الصفحات السابقة ومحافظ مصلحة الشركات أرقام (٥٧) ،(٥٨)،(٦١)،(٦٥)،(٦٦)،(٦٩).
نبيل عبد الحميد ،النشاط الاقتصادي للأجانب ، المرجع السابق ، صفحات مختلفة.
(١٨٢) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص ٣٦٣.
(١٨٣) نفسه ، ص ٣٦٣.
(١٨٤) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص ٤٥٦.
إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص ٣٦٢.
(١٨٥) راجع – نبيل عبد الحميد النشاط الاقتصادي للأجانب ١٩٢٢/١٩٥٢ م ، ص ٩- ١٩

(١٨٦) نفسه، ص ص ٤٣٧-٤٣٨.
(١٨٧) راجع – مصلحة الشركات ، محفظة(٥٥) ، الملف السابق ، ص ١٢٠.
نبيل عبد الحميد ، النشاط الاقتصادي للاجانب ، المرجع السابق ، ص٤٣٧.
(١٨٨) مصلحة الشركات، نفس المحفظة والملف، ص ١٢٠.
(١٨٩) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص ٧٨٥-٧٨٦.
(١٩٠) مصلحة الشركات ، محفظة رقم (٦٠) ، شركة حلاجة الأقطان والتصدير المصرية، ملف ١٨٢ – ٣ / ١٢٩ حـ١، ص ١٧٩.
(١٩١) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص٧٨٥.
(١٩٢) مصلحة الشركات ، محفظة (٦٠) ، نفس الملف ، ص ص ١٧١-١٧٩.
(١٩٣) تقرير التفتيش بتاريخ ١٩٥١/٧/٢٦م ، محفظة رقم (٦٠) ، نفس الملف صـ ١٧٩
(١٩٤) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص ٧٨٤.
(١٩٥) مصلحة الشركات، نفس المحفظة والملف، ص ١١٨.
(١٩٦) الجريدة الرسمية ، العدد٤٣ ، ١٩٣٦/٤/٢٣م.
مصلحة الشركات، محفظة (٥٦) شركة حلج الوجة القبلي ، ملف ١٨٢ – ٣/٢٠٧ حـ١، ص ٢٩.
(١٩٧) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/م١٩٥٠، ص ٣٦٢.
(١٩٨) نبيل عبد الحميد، اليهود في مصر ١٩٤٧-١٩٥٦م، حـ٢، المرجع السابق، ص ص ٣٢، ٤٥
Charles Issaus, Egypt An Economic and Social Analyses. P. 112- 113.
(١٩٩) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص٤٤١
(٢٠٠) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص ٣٦١.
(٢٠١) شركة حلج الوجه القبلي ، الميزانية العمومية ، ١٩٥١/٤/٣٠.
(٢٠٢) نفسه. ص٧.
(٢٠٣) الميزانية العمومية بتاريخ ٣٠ إبريل ١٩٤٩م ، حساب الأرباح والخسائر عن المدة من أول مايو ١٩٤٨م لغاية٣٠ إبريل سنة ١٩٤٩م ،مطبعة يوسف مينربو،الإسكندرية ١٩٤٩م ، ص٧
(٢٠٤) مصلحة الشركات ،محفظة رقم (٥٩) ، شركة النيل لحليج الأقطان، ملف ١٨٢-٣ /٢٠٤ حـ١ ، ص٧٠.
(٢٠٥) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص٤٦٨.
مصلحة الشركات ، المحفظة والملف السابق ، ص ٧٠.
(٢٠٦) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص٤٧٠.
(٢٠٧) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠م ، ص٣٨٢.

(٢٠٨) مصلحة الشركات، نفس المحفظة والملف ، ص ٧٤.
(٢٠٩) نفسه، ص ٦٠.
(٢١٠) نفسه ، ص ٦٩.
(٢١١) مصلحة الشركات، محفظة رقم(١٧٤) ، شركة التجارية الاقتصادية للأقطان ، ملف ١٨٢-٣/١١٠ حـ١، ص ١٢٢.
(٢١٢) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص٣٧٥.
(٢١٣) مصلحة الشركات ، المحفظة والملف السابق، ص ص ١٠٩-١١٩.
(٢١٤) - راجع نبيل عبد الحميد ،اغتيال أمين عثمان ، هيئة الكتاب، ١٩٩٢م ،ص٢٨-٣١.
(٢١٥) مصلحة الشركات محفظة رقم(٨٦)، شركة الإسكندرية التجارية.
(٢١٦) مصر للغزل والنسيج ، ويكيبيديا /ar.wikipedia.org/wiki
(٢١٧) مصلحة الشركات ، محفظة رقم(٨٦)، نفس الملف ، ص ٣٨.
(٢١٨) نفسه.
(٢١٩) نفسه، ص ٣.
(٢٢٠) نفسه ، ص ١٦٧.
(٢٢١) نفسه ، ص ٢١٦
(٢٢٢) نفسه. ص١٧٨.
(٢٢٣) نفسه.
الشكوي بترقية إسكندر حنا صليب رئيس نقابة حلج القطن بالمحلة الكبرى.
(٢٢٤) تقرير التفتيش على شركة الإسكندرية التجارية في ١٩٥٠/٤/٢٨م.
مصلحة الشركات، محفظة (٨٦) ، ملف ١٨٢-٣/٩١حـ١ ، ص ٣ -١٤.
(٢٢٥) مصلحة الشركات ، محفظة (٦١)، ملف ١٨٢-٣/١٠حـ١ ، ص ٢٢٥.
(٢٢٦) مصلحة الشركات، محفظة (٦٩) ، شركة الزقازيق للأقطان والزيوت (عبد العزيز رضوان باشا سابقا) ، ملف ١٨٢-٣/٣٥٥ حـ١، ص١٥٩.
(٢٢٧) عبد العزيز رضوان: نشأ في عائلة فقيرة جدًا، وفقد والده وهو في سن الثامنة وكان عاملًا بأحد المحال التجارية حتى أصبح بمجلس الشيوخ وأبرز المقربين للملك فؤاد ومنحه الملك فاروق رتبة الباشويه لكثرة أعماله الخيريه، جدته لوالدته هي من قامت بكفالته، ودخل المدرسة الابتدائية ثم تعلم في الأزهر سافر إلى مدينة سواكن في السودان عام ١٩٠٧م ، اشتغل بتجارة وحلج القطن وتصديره إلى إنجلترا، أصبح بعد ذلك من رجال الصناعة توفي عام ١٩٥٨م.
معلومات عن مسجد عبد العزيز رضوان بالزقازيق.
Vetogate.com.
(٢٢٨) مصلحة الشركات ، محفظة رقم (٦٩) ،الملف السابق، ص ١٥٨-١٥٩.

(٢٢٩) مصلحة الشركات، محفظة رقم (٦٤)، وزارة التجارة ،شركة فرغلي للأقطان والأعمال الخيرية ، ملف ١٨٢-٣/٣٤٠ حـ١.

الجريدة الرسمية ، العدد٣٨ ، ١٩٤٦/٤/٨م.

(٢٣٠) محمد أحمد فرغلي ، عشت حياتي بين هؤلاء.

ـــــــــــ ، صفحات مجهولة في تاريخ مصر.

(٢٣١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم (٦٤) ، الملف السابق، ص ١٩.

(٢٣٢) نفسه، ص٣٠.

middle-east2017@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المصادر والمراجع

- **الوثائق غير المنشورة**

وثائق مصلحة الشركات :

١- مصلحة الشركات محفظة رقم (٥٥) شركة الغربية للحلج.
٢- مصلحة الشركات محفظة رقم (٥٦) شركة حلج الوجة القبلي.
٣- مصلحة الشركات محفظة رقم (٥٧) شركة لحلج الأقطان.
٤- مصلحة الشركات محفظة رقم (٥٨) شركة حلاجي الأقطان المصرية ليمتد.
٥- مصلحة الشركات محفظة رقم (٥٩) شركة النيل للحلج.
٦- مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٠) شركة الأقطان والتصدير المصرية.
٧- مصلحة الشركات محفظة رقم (٦١) شركة كفر الزيات.
٨- مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٢) شركة الأهلي المصري.
٩- مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٢) شركة أقطان مصر المساهمة.
١٠- مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٤) شركة الأقطان التجارية.
١١- مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٤) شركة فرغلي للأقطان.
١٢- مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٤) شركة الجيزة للقطن والتجارة.
١٣- مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٤) شركة الإسكندرية لتجارة الأقطان.
١٤- مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٥) شركة المساهمة لتنظيف وتكبس القطن.
١٥- مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٦) شركة المكابس والمخازن العمومية.
١٦- مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٧) شركة المكابس الحرة المصرية.
١٧- مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٨) شركة مكابس إسكندرية.
١٨- مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٩) شركة الزقازيق للأقطان والزيوت.
١٩- مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٩) شركة معامل الحلج والزيت المتحدة.
٢٠- مصلحة الشركات محفظة رقم (٧١) شركة مصر لتصدير الأقطان.
٢١- مصلحة الشركات محفظة رقم (٨٥) شركة الشرقية المساهمة.
٢٢- مصلحة الشركات محفظة رقم (٨٦) شركة الإسكندرية التجارية.
٢٣- مصلحة الشركات محفظة رقم (١٧٤) شركة التجارية للأقطان.

- **وثائق منشورة :**

- إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيس في مصر ١٩٤٢م
الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، المطبعة الأميرية ١٩٤٢م.
- إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيس في مصر ١٩١٩ و١٩٥٠م
الحكومة المصرية، وزارة المالية والاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد، المطبعة الأميرية ١٩٥٢م.
- شركة حلج الوجه القبلي ، الميزانية العمومية بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٤٩ م ،حساب الارباح والخسائر عن المدة من أول مايو١٩٤٨م لغاية ٣٠ أبريل ١٩٤٩م ، مطبعة يوسف ميزبو ،إسكندرية ، ١٩٤٩م.
- شركة حلج الوجه القبلي ، الميزانية العمومية بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٥١ م ،حساب الأرباح والخسائر عن المدة من أول مايو١٩٥٠م لغاية ٣٠ أبريل ١٩٥١م ، مطبعة يوسف ميزبو ،اسكندريه ، ١٩٥١م.
- شركة أقطان كفر الزيات ش.م.م ، مؤسسه بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٤٩م، الميزانيه لغاية ٣١ أغسطس ١٩٥١م ، وتقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية السابعة والخمسون (١٩٥٠/ ١٩٥١م)، مطبعة النجاح ، الإسكندريه، ١٩٥١م.
- The Associated Cotton Ginners of Egypt , Ltd, Report and Accounts. 1952-1953, P Imp, Al- Bassir
- البنك الأهلي المصري ١٨٩٨– ١٩٤٨م ، مطبعة البنك الأهلي.
- بنك مصر اليوبيل الذهبي ، ١٩٢٠/١٩٧٠م.
- بنك مصر النشرة الاقتصادية ، السنة الثانية ، مارس ١٩٥٧م ، العدد الأول.
- النشره الاقتصادية للبنك الأهلي ، المجلد الثالث ، العدد الثالث ، ١٩٥٠ م.
- تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٣٧م ، جـ٢.
- تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٤٧م ، جـ٢.

التقارير:

- تقرير اللورد كرومر عن الماليه والإدارة والحاله العمومية في مصر والسودان ١٨٩٩م ، ترجمة المقطم ، ١٩٠٠م.
- تقرير اللورد كرومر ١٩٠٤م ، ترجمة المقطم ، ١٩٠٥م.
- تقرير اللورد كرومر ١٩٠٦م ، ترجمة المقطم ١٩٠٧م.
- تقرير غورست ١٩٠٨م ، وكتشنر ١٩١٣م.

- تقارير أعمال تفتيش وميزانيات تلك الشركات ، مثبته في الهوامش.

الوقائع المصرية الجريدة الرسمية:

- الوقائع المصرية سنوات ١٨٧٢/ ١٨٧٨/١٩١٣/١٩٢٠/١٩٣٦/١٩٤٦/١٩٤٧م اعداد مختلفه.

المراجع العربية :

- أمين عز الدين ، نشوء الطبقة العاملة المصرية ، الطليعة ، ١٩٦٥م.
- حسين خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، الطبعة الأولى ،الجمعية التاريخية،١٩٦٢م.
- حسن راشد جرانه ، نحو تمصير الشركات المساهمة ، القاهرة ، ١٩٥١م.
- زكي محمد شبانه ، العلاقة السعريه بين القطن المصري والأقطان العالمية الأخرى ، المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية الكبري في مصر ، جمعية الاقتصاد السياسي ، الأنجلو المصرية ، ١٩٥٢م.
- عبد الرحمن الرافعي ، عصر محمد علي ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، ١٩٨٩م.
- ـــــــــ ، عصر إسماعيل ، الطبعة الرابعة ، جـ٢ ، دار المعارف ، ١٩٨٧م
- ـــــــــ ، في أعقاب الثورة المصرية ١٩١٩م ، الطبعة الثالثة ، جـ٢، دار المعارف ، ١٩٨٨م.
- صالح رمضان محمود ، الجاليات الأجنبية في مصر ، دكتوراه غير منشوره كليةآداب،القاهره.
- محمـد رشـدي ، التطور الاقتصادي في مصر ، جـ١، دار المعارف ، ١٩٧٢م.
- محمد أحمد فرغلي ، عشت حياتي بين هؤلاء.
- نبيل عبد الحميد ، النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري ١٩٢٢-١٩٥٢م ، هيئة الكتاب ، ١٩٨٢م.
- ـــــــــ ، الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري ١٨٨٢-١٩٢٢م ، مطبعة نانسي ، دمياط ، ٢٠٠٤ م.
- ـــــــــ ، اليهود في مصر الحياة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٤٦-١٩٥٧م ، مطبعة نانسي ، دمياط ، ٢٠٠٤ م.
- ـــــــــ ، اغتيال ابن عثمان ، جنينه الكتاب ١٩٩٢م.
- يوسف نحاس ، القطن في خمسين عامًا ، دار النيل للطباعة ١٩٥٤م.

المراجع اجنبية :

- Charles Issaue, Egypt An Economic and Social Analysis, Oxford, 1947 .
- Crouchley , The Investment of Foreign Capital In Egyptian Companies, Cairo, 1936 .
- Crouchley , The Investment of Foreign Capital In Egyptian Companies, Cairo, 1938
- Murray, Ashort memair of Mohamed Ali,Londan 1898 .

دوريات:

- الدستور ٢٠١٩م.
- اليوم السابع ٢٠١٩م.
- العلاقة ١٩٤٠م.
- بعض مواقع الإنترنت
- Wikipedia، وغيرها مثبتة في الهوامش

middle-east2017@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504